الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة ٨٠
الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/62/657 و Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن ننتقل إلى المناقشة المواضيعية، وجريا على الممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/62/657 و Add.1.

في الوثيقة A/62/657، يبلغ الأمين العام بأن ١٥ دولة عضوا متأخرة في سداد إسهاماتها المالية إلى الأمم المتحدة في حدود ما تقضي به المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بمقتضى المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

وفي الوثيقة A/62/657/Add.1، يبلغ الأمين العام الجمعية أنه، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/62/657، سددت فانواتو المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في هاتين الوثيقتين؟

تقرر ذلك.

مناقشة مواضيعية بعنوان ”يعملان لمواجهة تغير المناخ: الأمم المتحدة والعالم“

البنود ٤٨ و ٥٤ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/62/644)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد مهدت المناقشة العامة التي عقدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ السبيل لإجراء دراسة شاملة لتغير المناخ. وبعد ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء القرار ٨/٦٢ الذي يطلب من الأمين العام تحديد الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة حاليا بشأن تغير المناخ لدعم الدول الأعضاء في الأطر الدولية القائمة.

وأود، في هذه المناسبة، أن أشيد بالأمين العام لاستجابته السريعة لطلب الدول الأعضاء تقديم تقرير عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ. وينبغي لهذا أن يكون أساسا جيدا للدول الأعضاء لكي تطرح آراءها بشأن المضي قدما.

كما أود أن أهنئ الدول الأعضاء على جهودها الضخمة من أجل التوصل إلى اتفاق أوّلي في بالي. وهناك المزيد من العمل الشاق في المستقبل، لكن الساحة جاهزة الآن لوضع اتفاق شامل لما بعد كيوتو. ومع ذلك، فإن الجهود المشتركة من جانب جميع أصحاب المصلحة ضرورية لمعالجة تغير المناخ بطريقة شاملة وناجعة.

لا يمكن للكثير من البلدان أن تنتظر حتى تصبح آثار التخفيف ملموسة. فنحن بحاجة إلى جميع الأهداف والإجراءات العملية الفورية التي يمكن أن تساعد الضعفاء على التكيف مع تغير المناخ. والمطلوب وجود رؤية استراتيجية واضحة من جانب الدول الأعضاء لكي تتمكن جميع أجهزة الأمم المتحدة من توجيه جهودها إلى المجالات التي هي بأشد الحاجة إليها.

ولهذه الرؤى آثار هامة على الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة. وقد طلب المسؤولون في منظومة الأمم المتحدة، دعما سياسيا واضحا من الدول الأعضاء حتى يتمكنوا من المضي قدما وينفذوا التغييرات التقنية والإدارية اللازمة حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تحقق بالفعل إنجازات تفوق ما يحققه كل عنصر من عناصرها على حدة، ولكي تتمكن من الاضطلاع بالأعمال كجهاز واحد.

وتمثل الخطوات التي اتخذت لتحسين التنسيق عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة الأمين العام، بداية جيدة. إلا أن دولا أعضاء كثيرة أعربت عن رغبتها في دعم هذه العملية وتطويرها بوضع المبادئ العامة لإطار يحدد سياسات أنشطة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

ولنفعل ذلك، هناك بعض الأسئلة ذات الصلة الوثيقة التي ينبغي لنا أن نطرحها. أولا، ما هي الأهداف الاستراتيجية التي ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمدها للإعداد لنظام ما بعد كيوتو في عام ٢٠١٢؟ ما هو الهيكل التمويلي الذي يمكن من خلال توجيه الأموال لهذه الأولويات على النحو الأمثل؟ وكيف يمكننا أن نعمم بصورة فعالة تغير المناخ في جدول أعمال التنمية؟ وأخيرا، كيف يمكننا أن نحقق قدرا أكبر من الانسجام في منظومة الأمم المتحدة؟

لا يسعنا الانتظار حتى الغد. وعلينا أن نتصرف اليوم. ولذلك السبب، فإنني عقدت هذه الجلسة للجمعية العامة: حتى تتاح الفرصة للأعضاء لتوفير التوجيه السياسي الذي تحتاج إليه منظومة الأمم المتحدة.

ورغم أنه لا ينبغي لنا أن نعالج التفاصيل الإدارية الصغيرة، وأن اليوم هو مجرد بداية هذه العملية، فإن من الهام جدا أن تعمل الدول الأعضاء بسرعة وبروح الفريق من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الاستراتيجية اللازمة لإقامة

إطار للسياسات العامة لتوجيه أنشطة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وهناك ثقة متزايدة وسط جميع أصحاب المصلحة بأنه يمكننا اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية لمعالجة مسائل تغير المناخ على الصعيد العالمي. ولهذا، فإنني أتطلع إلى إجراء مناقشة موضوعية تسودها روح التعاون وتركز على النتائج. والأمر متروك للجمعية العامة لإظهار القيادة باستعدادها للعمل من أجل تحقيق مصلحة كل من يعيش على هذه الكوكب الهش.

وقبل أن نمضي في أعمالنا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير هذه الجلسة لكي نتيح المجال لجميع المدرجين في قائمة المتكلمين. وهناك حاليا ١١٧ اسما فيها. وأحثّ الأعضاء على التقيد بمدة الخمس دقائق المحددة لبياناتهم. وهذا لا يمنع توزيع النصوص الأكثر توسعا. وأناشد المتكلمين التعاون في هذا الصدد.

كذلك لمساعدة المتكلمين على تنظيم وقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين، يعمل كما يلي: يظهر ضوء أخضر عندما يبدأ المتكلم بيانه؛ ثم يظهر ضوء برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الخمس دقائق؛ ثم يظهر ضوء أحمر عندما تنتهي مدة الخمس دقائق المحددة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون وليم آش الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا.

السيد آش (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الموضوعية في الجمعية العامة بعنوان ”معالجة تغير المناخ، الأمم المتحدة والعالم يعملان معا“. وتتيح هذه المناقشة فرصة إضافية للجمعية العامة لتبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء ومع الشركاء الآخرين بشأن إحدى المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية.

في البداية، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، هي، وينبغي لها أن تظل، الإطار الرئيسي الشامل لمعالجة تغير المناخ. ولهذا، فإن هذه المناقشة الموضوعية ينبغي اعتبارها فرصة للدول الأعضاء لإجراء حوار بشأن سبل زيادة الدعم للإطار وتلبية الحاجة الملحّة إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل التنفيذ التام للالتزامات بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الخاص بها ودعم خطة عمل بالي وغير ذلك من آليات الاتفاقية.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه ينبغي ألا تكون هناك عملية مناقشة موازية تحول الانتباه عن عملية المفاوضات في إطار الاتفاقية. ونرى أنه ينبغي للإجراءات المتعددة الأطراف لمعالجة تغير المناخ أن تبقى راسخة الجذور في الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الخاص بها.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المناقشة الموضوعية وتقرير الأمين العام عن استعراض أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ ينبغي ألا يحاولا التأثير على أي عمليات أخرى مثل المناقشة بشأن التنسيق على مستوى المنظومة أو المناقشة بشأن الإدارة البيئية الدولية.

وترى المجموعة أنه ينبغي للمناقشات بشأن تغير المناخ أن توضع في الإطار المناسب للتنمية المستدامة. ويتحتم أن تعزز مناقشتنا التنمية المستدامة، مسلطة الضوء على الدعائم الثلاث – التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية – والحاجة إلى تعزيز هذه الدعائم الثلاث بطريقة متكاملة ومنسقة ومتوازنة.

يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن تغير المناخ تحدّ يتعلق بالتنمية المستدامة. وينبغي لنا أن نلتزم بإصرار بمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ولا بد لنا أن نراعي مراعاة تامة أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأولويات الهامة للبلدان النامية.

وعليه، فيجب علينا ضمان إجراء المناقشة بشأن تغير المناخ في إطارها السليم حتى لا تقوِّض المناقشة العامة بشأن التنمية المستدامة.

والمطلوب الآن اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التنفيذ التام للالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بتمويل التكييف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، إذا أريد لنا أن نحرز تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية، خاصة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إن المطلوب هو القيام بعمل عاجل بشأن الالتزامات، لأن تغير المناخ بات يهدد أسباب الرزق في البلدان النامية الفقيرة والضعيفة، وخصوصاً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المعرضة للكوارث. وترى المجموعة أنه في إطار معالجة تحدي تغير المناخ، فإن أكثر البلدان تضرراً وأشدها ضعفاً ينبغي أن تولى الاهتمام والدعم الكافيين.

ولا بد للأطراف في العالم المتقدم النمو أن يكون لها دور القيادة في معالجة ثغرات التنفيذ، لأن قدرة الأطراف في العالم النامي على الاستجابة لهذا التحدي بفعالية تتوقف على مدى وفاء الأطراف في العالم المتقدم النمو بالتزاماتها فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا.

وعلى حين أن الأمم المتحدة يمكنها أن تدعم جهود البلدان النامية في وضع سياسات لاجتذاب التدفقات الاستثمارية ذات الصلة بتغير المناخ، يمكن تفعيل أعمال التكيف والتخفيف الملائمة وطنياً من خلال التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات التي تتفق وجسامة المهام التي تنتظرنا؛ أي أن يتم ذلك بطريقة يمكن قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها، حسبما اتفق عليه في خطة عمل بالي بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتوفير الموارد المالية تعهد ملزم من جانب الأطراف من البلدان المتقدمة النمو. ولا بد من توجيه واضح لتسهيل الوصول إلى الموارد المالية والاستثمارات بدون مشروطيات. ومن الضروري ألا تعتبر هذه الموارد المالية مساعدة إنمائية رسمية، وإنما مساعدة إضافية، وتقدم في إطار الامتثال للتعهدات الملزمة القائمة. وفضلاً عن ذلك، فإن التمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ وأثر تدابير الاستجابة ينبغي ألا يكون على سبيل إعادة تخصيص أو إعادة توجيه لتمويل إنمائي قائم.

وينبغي تزويد البلدان النامية بإمكانية أكبر للوصول إلى تكنولوجيات متقدمة ونظيفة وكفؤة وفعالة من حيث التكاليف. وما فتئت مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعم مطالبة البلدان النامية بأن يتاح لها وصول أكبر إلى التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ. وينبغي تكثيف الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وفضلاً عن ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً من خلال تعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية ييسر نقل هذه التكنولوجيات.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تكرر نداءها لزيادة دعم بناء القدرات في البلدان النامية لتعزيز الجهود الوطنية تشجيعاً لاتباع نهج متكامل إزاء تدابير الاستجابة لتغير المناخ والتخطيط للتنمية المستدامة.

ولا بد من تعزيز جهود الأمم المتحدة في دعم أنشطة التكيف الوطنية كيما يتسنى للبلدان النامية أن تحقق أهدافها الإنمائية المستدامة مع الاستجابة لتحديات تغير المناخ. ودور الأمم المتحدة في دعم الجهود الإنمائية عامة يكتسي أهمية حيوية. ومع ذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تجد أن نقل

التكنولوجيا والتمويل لم يعالجا بشكل كاف في وثائق المعلومات الأساسية المتاحة في التحضير لمناقشة اليوم.

وفيما يتعلق بمسألة الشراكات، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن للشراكات التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة دوراً هاماً في معالجة تغير المناخ. وينبغي أن تساعد منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وتشجيع الشراكات دعماً للجهود الوطنية. ومع ذلك، ينبغي ألا تحل الشراكات محل المساعدة الإنمائية الرسمية أو التعاون الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب مفيد في مجال جهود التكيف، والدعم الأكبر للتعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يساعد البلدان النامية أيضاً على أن تستجيب على نحو أفضل للتحديات التي ينطوي عليها تغير المناخ. ومع ذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب ينبغي ألا ينظر إليه في إطار الشراكات ذات أصحاب المصلحة المتعددين. وفضلاً عن ذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب بشأن تغير المناخ ينبغي أن يكمل التعاون بين الشمال والجنوب.

وفي قرار الجمعية العامة ٨/٦٢، طلبت الدول الأعضاء تقريراً شاملاً يوفر نظرة عامة على أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتغير المناخ. وعلى أساس تلك الولاية، توقعت مجموعة الـ ٧٧ والصين الحصول على تقرير وقائعي يقيم الأنشطة الحالية لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. والأمر كذلك، فليست هناك ولاية فيما يتعلق بـ ”مؤشر للسبيل إلى الأمام“ و”تنسيق إجراءات منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ“. ويظل ذلك في نطاق اختصاص الدول الأعضاء. والعمل بشأن هياكل وآليات التنسيق أو الأطر، بما في ذلك مجموعات الأنشطة أو الوكالات الريادية، يجب أن يكون موضع نظر وقرار حكومي دولي قبل التنفيذ.

وبوجه عام، فإن كيانات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تساعد في التنفيذ الفعال للأحكام والالتزامات وخطط العمل المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتعزيز دورها في مواجهة تحدي تغير المناخ يتطلب النظر والاتفاق والإشراف من جانب الدول الأعضاء.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تسلم بأهمية الأمم المتحدة في توجيه ودعم الجهود العالمية لمواجهة التحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ ودعم الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. والجمعية العامة، بما لها من عالمية، ينبغي أن تحث الأطراف على نحو بات على الاضطلاع بالعمل الآن للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وأن توفر توجيهاً سياسياً واضحاً في هذا الصدد، وأن تدعم خطة عمل بالي.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن الطريق إلى كوبنهاغن، حيث ستعقد في عام ٢٠٠٩ المحادثات الختامية بشأن العملية الحالية المتعلقة بخريطة طريق بالي، سيكون طريقاً وعراً، خاصة بالنسبة للبلدان النامية وأشد البلدان فقراً وضعفاً. ولذلك، ستكون القيادة حاسمة الأهمية كيما يبين ردنا نطاق التحدي. ولا بد من استجابة عالمية فعالة وشاملة لتغطية التكيف ونقل التكنولوجيا والتمويل والتخفيف في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة. وبدون جهود سريعة وملموسة من جانب البلدان المتقدمة النمو، سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الفقر وتقويض جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تافو تايي، نائب رئيس الوزراء ووزير الموارد الطبيعية والبيئة في توفالو.

السيد تايي (توفالو) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية. كما أود أن أهنئكم وأثني عليكم على سداد

بصيرتكم في التشجيع على مناقشة مسألة تغير المناخ على نطاق الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على التزامه المستمر وريادته فيما يتعلق بتغير المناخ، وأرحب بتقريره بشأن مجمل أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ.

وبلا شك، فإن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم. ومن الواضح أننا بحاجة إلى نهج شامل لمعالجة هذه القضية. ويسرني أن أشير إلى أن مؤتمر بالي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قد وضع استراتيجية تمثل معلما هاما في مسيرتنا لمكافحة تغير المناخ.

وتؤيد توفالو تماما البيانات التي سيدلي بها ممثلو مملكة تونغا وغرينادا وبنغلاديش نيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة أقل البلدان نموا، على التوالي.

ولذا أود أن أركز خطابي على واحدة فقط من المسائل المطروحة للنقاش: كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على رفع مستوى الدعم من أجل التكيف؟ من المسلم به أن التكيف مع تغير المناخ يجب أن يكون جزءا من القرارات السياسية والاستثمارية للبلدان والقطاع الخاص والوكالات الدولية والجهات الأخرى ذات الصلة. ويجب أن نعزز قدرات التواصل وتنسيق العمل الدولي المشترك.

ومما لا شك فيه أن التكيف هو مسألة بالغة الأهمية لجزيرة مرجانية صغيرة وضعيفة للغاية مثل جزيرة توفالو. وكل ما أحتاجه للتأكيد على ضعفنا أمام تأثيرات تغير المناخ، لا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، هو تسليط الضوء على حقيقة أن أعلى نقطة لدينا فوق مستوى سطح البحر يبلغ ارتفاعها ٤ أمتار فقط.

في العام الماضي أعدت توفالو خطة دولية بشأن التكيف، وقد قدمناها باعتبارها مساهمة منا لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وللذين قد يهتمون بقراءة خطتنا هذه، أدرجت عنوان موقع الإنترنت الخاص بها في شكل حاشية في النص المكتوب لخطابي. وتوضح هذه الخطة عددا من المجالات التي نتوخى فيها المزيد من التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن ألقي الضوء على بعض هذه المجالات.

أولا، من الواضح جدا أن الموارد المالية المخصصة للتكيف غير كافية على الإطلاق. وفي العام الماضي أصدرت منظمة اوكسفام الدولية تقريرا أشار إلى أن احتياجات التكيف في البلدان النامية ستكلف في الحد الأدنى ٥٠ بليون دولار سنويا، وهو مبلغ أكبر بكثير من التقديرات الحالية للبنك الدولي التي تبلغ ١٠,٤ بليون دولار سنويا. ويجب علينا أن نعمل معا، تحت مظلة الأمم المتحدة، لإيجاد هذه الأموال الإضافية.

وإحدى الوسائل لزيادة التمويل المخصص للتكيف هي من خلال إنشاء ما نسميها آلية تقاسم الأعباء. ويمكن أن يأتي التمويل لهذه الآلية من فرض ضريبة على الطيران الدولي والنقل البحري. وستُطبق بعض الاستثناءات على الضريبة بحيث لا نشكل عبئا على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك نحن بحاجة إلى أن تضع الأمم المتحدة ترتيبات تعاونية مع المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة البحرية الدولية لوضع هذه الضريبة. وسنشجع على عقد اجتماع لكبار المسؤولين من تلك المنظمات مع كبار المسؤولين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية تغير المناخ في وقت ما من هذا العام لتسهيل الترتيبات المناسبة لهذه الضريبة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى عمل تعاوني بين مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لوضع نهج شامل لإجراءات التكيف الطويلة الأجل. وفي خطوة أولى، نتصور إنشاء برنامج تعاوني بين أمانة الاتفاقية والأطراف

واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث والبلدان المشاركة فيها. ونعتقد أنه ينبغي إنشاء لجنة تنسيق خاصة تحت إشراف الجمعية العامة. وهذه اللجنة لتنفيذ التكيف مع تغير المناخ ستشمل أيضا وكالات أخرى في الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، ومؤسسات أخرى مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات غير حكومية مختلفة لديها خبرة في مجال التكيف. ومرة أخرى، نود أن نشهد إنشاء هذه اللجنة هذا العام. ولذلك نأمل أن تنعقد الجمعية العامة لاتخاذ قرار بتأييد هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، خطتنا الدولية للتكيف تقترح أيضا إنشاء مجمع دولي لتأمين المناخ. وسيكون هذا مجمع أموال بموارد دولية لآلية تأمين توفر الدعم لأضعف المجتمعات في مواجهة تكاليف إعادة البناء بعد تعرضها لكوارث ذات صلة بالمناخ. ونحن نتصور أن مجمع التأمين هذا سيديره فريق خاص في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتوجيه من شركات إعادة التأمين القائمة. وهنا سيتعين وضع محددات متفق عليها دوليا للعتبة المناخية للأموال التي تُدفع للمجتمعات. ونحن نشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تسهيل عقد اجتماع خاص في وقت ما من هذا العام للبدء بعملية إنشاء مرفق التأمين هذا.

هذه الأفكار التي عرضتها من فوري ليست سوى ثلاث أفكار من بين عدد من الأفكار الأخرى في خطتنا الدولية بشأن التكيف. ونحن لا نزعم ملكيتنا لهذه الخطة. ونود أن تقبلها منظومة الأمم المتحدة وأن تأخذها باعتبارها خطة حقيقية من خطط الأمم المتحدة. ونحن نشجعكم، سيدي الرئيس، على إلقاء نظرة فاحصة على هذه الخطة والعمل مع زملائكم لتطوير هذه الأفكار بشكل أكبر. ونشجعكم بقوة على النظر في عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لصياغة قرار والتصديق عليه من أجل تسهيل تنفيذ هذه الأفكار المتعلقة بالتكيف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانيس بودوبنيك، وزير البيئة وتخطيط الأراضي في جمهورية سلوفينيا.

السيد بودوبنيك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في هذه المناقشة المواضيعية الهامة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتملة الترشيح البوسنة والهرسك والجبل الأسود، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

يمثل تغير المناخ أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها كوكبنا. ويمكننا بالفعل أن نرى تأثيراته وهي تهدد بتقويض سبل العيش للأجيال المقبلة. لقد أصدر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ استنتاجاته الرسمية في عام ٢٠٠٧ وحصل على جائزة نوبل للسلام على عمله المتميز. ويفيد التقرير بوضوح بأن انبعاثات غازات الدفيئة الاصطناعية زادت على الصعيد العالمي بنحو ٧٠ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٤. وفهمنا الحالي للمشكلة والأخطار الماحقة التي تنطوي عليها لا يترك خيارا لأي صانع سياسات مسؤول سوى التحرك. وفي هذا الصدد، نرحب كثيرا بمناقشة اليوم المواضيعية باعتبارها وسيلة لمواصلة تطوير ودعم الدور الحاسم للأمم المتحدة في هذه المسألة.

إن تغير المناخ يداهمنا، ونعتقد أن الوقت قد حان للعمل. لقد وضع الاتحاد الأوروبي تغير المناخ على رأس جدول أعماله السياسي. وإن العمل الجماعي الدولي أمر

حاسم للتصدي بفعالية وكفاءة وإنصاف للتحديات التي يشكلها تغير المناخ. والعمل الجماعي سيفيد كل واحد منا.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي جهوده الرامية إلى بناء توافق أراء دولي بشأن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات أخرى وأقوى بعد عام ٢٠١٢. ونحن نقوم بواجبنا من خلال تنفيذ سياسات مجتمعية شاملة معنية بتغير المناخ ومواصلة تطويرها. فقد قدمت المفوضية الأوروبية مؤخرا مجموعة القوانين المتعلقة بالعمل من أجل المناخ والطاقة المتجددة، التي ستضطلع بدور أساسي في تشكيل استجابة تتماشى مع التزامنا بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة في الاتحاد الأوروبي بما لا يقل عن ٢٠ في المائة، بحلول عام ٢٠٢٠، بالقياس إلى مستويات عام ١٩٩٠. وتتضمن مجموعة القوانين أحكاما لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة في الاتحاد الأوروبي بمقدار يعادل ٣٠ في المائة، في إطار اتفاق عالمي تلتزم بموجبه جميع البلدان المتقدمة النمو ببذل جهود مماثلة، وتتعهد فيه البلدان النامية أيضا بمواصلة إسهامها. ونحن على اقتناع بأن تحويل الاتحاد الأوروبي إلى اقتصاد ذي فعالية عالية من حيث الطاقة، ويعتمد بقدر أقل على الكربون، سيحسن أمننا في مجال الطاقة ويعزز قدرتنا على المنافسة. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في الحد من متوسط الزيادة العالمية في درجة الحرارة إلى ما دون درجتين مئويتين قياسا بمستويات ما قبل المرحلة الصناعية.

لقد شكل العام الماضي منعطفا في العمل الدولي لمكافحة تغير المناخ. وشدد تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على الحاجة الملحة إلى العمل. وبعدئذ، اتفقت جميع الأطراف التي شاركت في مؤتمر تغير المناخ المعقود في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على البدء بعملية تفاوضية جامعة بشأن اتفاق عالمي جديد وشامل لفترة ما بعد ٢٠١٢. ومن الأمور الهامة الاتفاق على أنه ينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديها، وفقا للمبدأ المتمثل في تشاطر المسؤوليات وإن كانت متباينة.

ويتناول اتفاق بالي رؤية مشتركة من أجل القيام بعمل تعاوني طويل الأجل، ويحدد أربع لبنات بناء أساسية: وهي التخفيف، والتكيف، والتكنولوجيا، والتمويل. ويشكل ذلك الاتفاق خطوة هامة للغاية إلى الأمام. غير أنه يترك العديد من القرارات التي لا يزال يتعين اتخاذها خلال السنتين القادمتين. وقد قدم الاتحاد الأوروبي بالفعل أفكاره العامة في ذلك الصدد. ويرى الاتحاد الأوروبي، أن جميع لبنات البناء لها نفس الأهمية وينبغي تناولها وفقا لذلك. ولا يمكن تحقيق الهدفين الأساسيين المتمثلين في التخفيف والتكيف دون دعم استحداث ونقل التكنولوجيات النقية وتعزيز وإعادة توجيه تدفقات الاستثمار والتمويل.

كما اتخذ مؤتمر بالي قرارات هامة بشأن العديد من المسائل الأخرى، بما في ذلك البدء بأنشطة للبيان العملي تهدف إلى الحد من إزالة الغابات، واستكمال وضع الترتيبات الخاصة بصندوق التكيف، مما سيساعد البلدان النامية على التكيف مع آثار تغير المناخ؛ ووضع برنامج استراتيجي معني بنقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية.

إن عالمنا آخذ في الترابط على نحو متزايد. وبالتالي، من المستحيل الحديث عن تغير المناخ والتنمية بوصفهما مسألتين منفصلتين. فتغير المناخ يشكل تحديا للتنمية المستدامة، وسيؤثر ذلك على تحقيق هدف بيئتنا الطبيعية فضلا عن تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. وسيكون من المستحيل تحقيق هدف تخفيض نسبة الفقراء في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ما لم نراع على النحو الواجب الموارد الطبيعية والبيئية التي تعتمد عليها سبل عيشنا. غير أن تلبية الاحتياجات الإنمائية وتحقيق استئصال الفقر، بموازاة

تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والحد من آثار تغير المناخ، ستشكل تحديا لنا جميعا.

وسيشهد هذا العام تنظيم العديد من الأحداث الهامة، مثل الحوار بشأن تمويل التنمية، والحدث الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر قمة هوكايدو – تويا كو في إطار رئاسة اليابان لمجموعة الثمانية. ويجب أن نضمن معالجة تغير المناخ في تلك المناقشات، وزيادة تعريف واستكشاف العلاقة بين تغير المناخ، والأمن في مجال الطاقة، والتنمية، والتمويل، والتجارة. وبما أن مسألة المناخ تشمل لبنات البناء الأربع الأساسية، سيكون إدماجها في الخطط الإنمائية ذا أهمية حاسمة. وإن الهدف الأسمى هو تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في دعم تكامل السياسات وصنع القرار على جميع المستويات.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالعمل على استقرار مستويات تركيز غاز الدفيئة في الجو والتكيف معها في سياق التنمية المستدامة. وبالتالي، لابد من زيادة إدماج جهود التكيف والتخفيف في الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة بغية مكافحة تغير المناخ.

وإذا أردنا لمحاولات التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢ أن تثمر نتائج، يجب أن تكون العملية الممهدة لهذا الاتفاق ونطاقها شاملين تماما.

غير أن المسألة الأساسية ما زالت هي: كيف يمكننا جميعا أن نسهم في ذلك؟ فالقرائن العلمية التي لا لبس فيها، وازدياد أثر الحوادث المتعلقة بتغير المناخ وما ينتج عنها من زيادة اهتمام الجمهور، وضعت مسألة تغير المناخ على رأس جدول الأعمال السياسي. وينبغي أن يستجيب المجتمع الدولي لذلك التحدي. وتمثل الأمم المتحدة الإطار المتعدد الأطراف الأنسب لتناول هذه المسألة، وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المحفل الوحيد الذي يمكن الاتفاق فيه على قرارات عالمية بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات في المستقبل.

لقد آن الأوان لكي تقوم الأمم المتحدة بتعزيز استجابتها لتغير المناخ، وأن تتكلم بصوت واحد. ويجب أن يكون بمقدور منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا لتعزيز جهود المجتمع الدولي بغية مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ: أي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، باعتبارها الإطار المتعدد الأطراف المناسب لإجراء المفاوضات، بينما نتطلع إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن إطار لفترة ما بعد عام ٢٠١٢؛ من خلال عمل الوكالات، والصناديق، والبرامج الأقدر من غيرها على القيام باستجابة متكاملة للتحديات الإضافية، بغية تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومعالجة آثار تغير المناخ؛ ومن خلال صوت الأمين العام الذي حفز بصورة فعالة للغاية على القيام باستجابة دولية خلال العام الماضي.

وفي ضوء ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الجهود التي يقوم بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بقيادة الأمين العام، للتوصل إلى وضع نهج منسق للأمم المتحدة في مجال تغير المناخ. ويجري الكثير من العمل الجيد فعلا في العديد من أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وستتمكن منظومة الأمم المتحدة بفضل الاستمرار في تلك العملية من تحديد مكامن قوتها، وبالتالي، المجالات التي يمكنها أن تقدم فيها أقصى قدر من الإسهام في مكافحة تغير المناخ.

وباعتبارنا دولا أعضاء، يجب علينا أن نضطلع أيضا بالمسؤولية من خلال دعم تلك العملية عن طريق اتخاذنا لإجراءاتنا الخاصة بنا. وسيشكل تنفيذ إطار معني بتغير المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢ تحديات أساسية للمجتمع العالمي، ويتطلب تعزيز الإدارة البيئية الدولية. وسيكتسي تمويل تعزيز

الجهود المعنية بالتخفيف والتكيف أهمية بالغة، مما يستدعي وضع مفاهيم جديدة ومبتكرة. وسيتطلب ذلك تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام.

ومن المحتمل أن يعيد تغير المناخ رسم معالم كوكبنا. وقد أكد العلم فعلا أن وقت العمل قد حان لنا جميعا. فوفقا لاستطلاعات جرت في مختلف بلدان العالم، أصبح جزء كبير من سكان العالم يؤمن بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يسلك اتجاها مغايرا إذا أردنا منع عواقب تغير المناخ. وأثبتت لنا أحداث متعددة أن هناك إرادة سياسية متزايدة للقيام بذلك.

غير أن هناك دائما مجال لإجراء التحسينات. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في المساعدة على إنجاز هذه العملية، ليس بالاكتفاء بسد الفجوة فيما يتعلق بالقدرة على العمل، ومن ثم، الحفاظ على الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل أيضا من خلال قيادة العملية الرامية إلى إيجاد وعي عالمي بالمسألة. ويمكن للمنظومة أن تقوم ببعض الأنشطة، في إطار الولايات التي تسندها إليها الدول الأعضاء. ومع ذلك، في نهاية المطاف، يجب ألا ننسى أن الأمم المتحدة هي عبارة عن محصلة أعضائها، ونحن الذين نحدد حجم تلك المحصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد راشمات ويتويلار، وزير البيئة في إندونيسيا ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.

السيد ويتويلار (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذا الحدث الهام لمعالجة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الإنسانية: تغير المناخ. وأشيد بمبادرة الإبقاء على هذه المسألة محتفظة بالأولوية القصوى في جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها الحالية.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل انتيغوا وبربودا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

قبل بضعة أشهر فقط، وافق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في بالي على خطة عمل بالي، التي تعرف أيضا بخريطة طريق بالي. وكانت خريطة طريق بالي حجر زاوية هام واستراتيجي. فقد مثلت منعطفا حاسما، ليس في مجال تغير المناخ فحسب، بل للبشرية أيضا. ولم يسبق للالتزام السياسي مثيل ويجب أن نستمر على تلك الطريق.

السمة الاستثنائية لخريطة طريق بالي هي أنها تجسد التفاهم المشترك المتمثل في أنه لا يوجد بلد محصن ضد تغير المناخ. والاستجابة لذلك، تتطلب، بالتأكيد، جهودا من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويمكن توقع اتخاذ المزيد من الإجراءات في العالم النامي، مع التزامات أكثر طموحا من جانب العالم المتقدم النمو.

غير أنه يتعين ألا يغيب عن أذهاننا أن الفرصة المتاحة قصيرة جدا؛ فليس أمامنا سوى عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لكي نحدد بالتفصيل لبنات البناء الأساسية الأربع: التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا والتمويل. وبناءً على نجاحنا الذي أحرزناه في بالي، نحن مقتنعون بأنه يجب تعزيز الشراكة السياسية وينبغي أن تظل مرشدة وسائدة في عملية المفاوضات على مدى العامين القادمين.

ولئن كانت المشاركات السياسية حاسمة الأهمية، فالسؤال التالي هو عن نوع الشراكة التي ستسهم في التنفيذ على نحو أكثر فعالية. وفي رأيي، أن الشراكة الحقيقية تشمل جميع أصحاب المصلحة الذين يدركون مسؤولياتهم المشتركة وإن تباينت. وذلك يعني ضمنا أنه لا بد لنا أن نتصرف

باستعجال لاتخاذ القرارات الضرورية لوقف الاحترار العالمي. وليس هناك من طريقة أخرى أمامنا للقيام بذلك سوى التفكير خارج النطاق التقليدي. ويجب علينا جميعا أن نجرأ على إعادة تقويم منظورنا الجديد وأن نقدم نُهجا جديدة لمواجهة مشاكلنا. ومن الهام لنا جميعا أن أن نبذل المزيد وأن نتناول الأمور بطريقة مختلفة في مجمل حياتنا. ويمكن لنا جميعا، بل يجب، أن نسهم في انجاز عملنا الشاق لحماية كوكبنا.

وتعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا أن محاولتنا لمواجهة مشاكل تغير المناخ تقتضي المشاركة النشطة من جانب جميع الدول – المتقدمة النمو والنامية، والكبيرة والصغيرة، وفي الشمال وفي الجنوب – والمشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني وكل فرد من البشر وكل الأجيال من كل حدب وصوب. فالشراكة، داخل الدول وفيما بينها، أساسية ضمن شواغلنا البيئية والمتعلقة بالمناخ.

لذلك السبب، تشعر إندونيسيا بوصفها رئيس الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بأن من واجبها الاستمرار في تأدية دورها في تنفيذ تلك الالتزامات بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة. وسنسعى، إلى جانب الرئيس القادم للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للمؤتمر، إلى كفالة بداية صفحة جديدة في تاريخ تغير المناخ في عام ٢٠٠٩.

ويسعدني أيضا أن أشير إلى أنه، كجزء من التزام إندونيسيا بالمشاركة مع جميع الدول لمعالجة تغير المناخ، أطلقنا خطة العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ. وخطة العمل الوطنية مرشد تنفيذي للجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة في إندونيسيا من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد أن إندونيسيا ترحب وتعترف بجميع المبادرات والمناقشات في إطار مختلف العمليات الدولية. فجميعها ترمي إلى توفير إسهام قيم في العملية الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك النتائج التي تمخضت مؤخرا عن الاجتماع الاقتصادي الكبير الذي عقد في هونولولو، وعززت نجاح خريطة طريق بالي وشجعت فعالية الطاقة. ومن الأساسي، مع ذلك، أن تُناقش الالتزامات القائمة والجديدة في إطار الاتفاقية، لأنها الصك الرئيسي والمنتدى المناسب لتناول تغير المناخ.

ومن المناسب في هذا المقام، التأكيد على أن الأمم المتحدة تؤدي دورا مشروعا في ربط التنمية والشواغل المتعلقة بتغير المناخ مع جميع أصحاب المصلحة. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مجهزة تجهيزا جيدا للتصدي لتحدي التنمية وتغير المناخ بطريقة أكثر انسجاما وتركيزا، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتمثل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون داخل الأمانة العامة ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع خطوة في الاتجاه الصحيح. ولتحقيق ذلك، قد ترغب الأمم المتحدة في النظر في الحاجة إلى إدماج جميع الأطر القائمة ذات الصلة بغية إيجاد مظلة وآلية فعالتين للاستجابة لتغير المناخ في المستقبل. وينبغي لجميع جهود الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ أن تُبذل في إطار مجموعة متسقة.

وستقتضي الاستجابة لتغير المناخ قدرة البشرية بأكملها. فلنبن الوحدة والملكية الجماعية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات لمحاربة عدو مشترك. وقد بينت بوضوح حلقات المناقشات التي عقدت أمس – وفي الحقيقة، أكدت مجددا – إيماننا بالأهمية الاستراتيجية المتزايدة لبناء الشراكات. لقد حصلنا على التزامات سياسية كافية من

الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم، ولذلك يجب علينا في الأمم المتحدة دعم الزخم السياسي والدعوة العالمية، وترجمتهما إلى سياسات وخطط عمل وتنفيذ متسق. وفي نهاية المطاف، هذه هي فحوى رسالتنا الرئيسية لموضوع اليوم: الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تشامبيكا راناواكا، وزير البيئة والمصادر الطبيعية في سري لانكا.

السيد راناواكا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر الأمين العام على التوقيت المناسب لعقد هذه الجلسة الهامة.

يتباين أثر تغير المناخ من بلد إلى آخر. غير أن الحقيقة المؤلمة هي أن البلدان ذات الوضع الاقتصادي المتدني والمستويات المتدنية من الانبعاثات هي الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. إن عتبة نصيب الفرد من انبعاثات الكربون عالميا هي ٢ ٢٠٠ كيلوغرام؛ وبالمقارنة نجد مستويات الانبعاثات في سري لانكا تتدنى لتصل إلى ٦٠٠ كيلوغرام. في الواقع، يعني ذلك أننا نستطيع زيادة نصيب الفرد من الانبعاثات بثلاثة أضعاف. ومع ذلك، سيسهم هذا النهج، بلا شك، في اختلال خطير في النظام. ولذلك، فإن الدول الجزرية مثل دولتي، التي هي معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ، يواجهها التحدي المزدوج المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتصدي لتغير المناخ أيضا.

ونتفق جميعا على أنه، على الرغم من التدخلات العديدة على جميع المستويات، تستمر درجات حرارة الجو في الارتفاع. كما أن تركيز غازات الدفيئة في الجو يزداد. وبما أننا الآن نخوض مرحلة جديدة من وضع الاستراتيجيات للاستجابة لتغير المناخ، يتعين علينا أن نفكر بطريقة جديدة.

ويقع على جيل الحاضر، بمن فيه كل شخص موجود في هذه القاعة، أنا وجميعنا معا، مسؤولية كفالة حياة أفضل للأجيال القادمة. إن البيئة وجميع مواردها، التي يستخدمها أو يسيء استخدامها جيل الحاضر أيضا، هي شيء اقترضناه من الأجيال القادمة التي ولدت وستولد.

لذلك، ما لم يكن هناك تغيير جذري في طريقة تفكيرنا، حتى في هذه المرحلة المتأخرة، فستستمر الاتجاهات الحالية في تعريض حق جيل الحاضر والأجيال القادمة في العيش للخطر.

وأمامنا خياران، أحدهما أن نواصل الممارسات الحالية ونورث الأجيال القادمة من البشر في البلدان النامية ديناً بيئياً ثقيلاً.

ويقدر أن ميزانية الكربون الحالية ستنفد بحلول عام ٢٠٣٢. وبالتالي، إذا واصلنا عملية إلقاء اللوم والعمل كالمعتاد، سنحتاج إلى كوكبين آخرين على الأقل لاستدامة النمو الحالي. والخيار الوحيد هو العمل معاً لاستعادة البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية المتدهورتين بالفعل وبناء رأس مال بيئي قوي حتى نضمن بقاء الأجيال القادمة.

لقد أسهمنا جميعاً في هذا الدين البيئي بنسب مختلفة. وكما نعلم جميعاً، فإن تقارير مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصنف كل بلدان العالم على أساس معايير معينة، من بينها تعادل القدرة الشرائية قياساً إلى نصيب الفرد من الدخل القومي. ونحن نعرف، ربما مع استثناءات قليلة جداً، أن البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي تشارك بنصيب عال من انبعاثات الغازات الدفيئة. وبالمقابل، فإن أقل البلدان نمواً حيث ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي تسهم بنصيب ثانوي نسبياً في الاحترار العالمي. وعليه، فإذا نظرنا إلى هذا العنصر البيئي البالغ الأهمية الذي يمضي جنباً إلى جنب مع ما يسمى

بالتنمية الاقتصادية، فإن الصورة التي نشاهدها ستكون مختلفة تماماً عما نراه اليوم.

وتماشياً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، فليس من العدل أن نتوقع من الدول النامية أن تتحمل العبء الكامل لمواجهة أثر تغير المناخ. ومن الناحية التاريخية، فإن إسهاماتها في تغير المناخ كانت هامشية، وسوف تبقى كذلك.

وعليه، فإن اتفاقنا الجديد يحتاج إلى تطوير لإدراج كل هذه الجوانب المختلفة. وبالترادف، فإننا نحتاج أيضاً إلى إجراء تقييم صريح لنجاح اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وتقييمنا هو أن هاتين الآليتين لم تحققا أثراً كبيراً نحو عكس مسار التوجهات الحالية.

وفي هذه المرحلة، من المهم أيضاً أن نعترف بالطابع المهيمن لتغير المناخ، إذ أنه يمكن أن يؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على أي نشاط على الأرض. وبالتالي، فإن المبادرات المختلفة التي تتخذ في إطار معاهدات بيئية أخرى ستصبح تلقائياً فئات فرعية لظاهرة تغير المناخ. ومن شأن إعادة ضبط الأنشطة على هذا النحو أن تسهم بشكل كبير في تحقيق أقصى استفادة من الموارد مع تقليل الآثار السلبية على المستويين العالمي والوطني.

وليس هناك معجزة لحل مشكلة تغير المناخ، ولا يمكن لبلد بمفرده أن يتصدى لهذه التحديات. وعليه، فمن الضروري بالدرجة الأولى أن تنفذ كل الأطراف الفاعلة المعنية التدابير التي التزمت بها من قبل.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أقتبس شيئاً من تعاليم بوذا الأساسية. وكما قال بوذا في إحدى مواعظه، فإن العالم نظام معقد ومتكامل، والإنسان أحد الأطراف الفاعلة في هذا العالم، ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة أن يحترم كل منها حق الآخر في البقاء. فهذا العالم ملك للجيل الحالي والأجيال التي لم تولد بعد، وعلينا أن نحميه بنفس الأسلوب الذي تعتني به الأم بطفلها. لذلك، ومن أجل الأجيال القادمة، فلنسترشد بتلك الحقائق النبيلة في سعينا إلى إيجاد حلول للتحدي الكبير الذي تواجهه البشرية اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جاكلين كرامر، وزيرة البيئة والتخطيط في هولندا.

السيدة كرامر (تكلمت بالانكليزية): قبل زهاء شهر، اجتمع العالم في إندونيسيا للاتفاق على خطوات أخرى تشتد إليها الحاجة في مكافحة تغير المناخ على صعيد العالم. وكان ذلك الاجتماع نقطة تحول في جهودنا لمعالجة تغير المناخ. والآن، حان الوقت لكي نبدأ في تنفيذ خطة عمل بالي دون إبطاء. وفي ذلك المسعى، ستضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي. ولذلك، أرحب ترحيباً حاراً بالقيادة التي يبديها الأمين العام في هذا الصدد، ونشيد بقراره إيلاء مكافحة تغير المناخ هذه الأولوية العالية في الأمم المتحدة.

إن تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (A/62/644) يوضح أن أسرة الأمم المتحدة الأعم تسهم إسهاماً كبيراً بالفعل. إلا أنه يلزم اتخاذ خطوات أخرى الآن. ولذلك، أدعو الأمين العام بقوة إلى أن يتقدم بالمزيد من التوصيات بشأن الدور المحدد لكل جزء من أجزاء منظومة الأمم المتحدة لكفالة الاستجابة المنسقة إزاء تغير المناخ.

وتوخيا لذلك، أود أن أركز على موضوع بعينه. إن الكفاح العالمي ضد تغير المناخ يتطلب منا تعبئة الموارد على نطاق لم يسبق له مثيل تقريباً – ليس الموارد البشرية والسياسية فحسب، بل والتدفقات المالية أيضاً. وسنحتاج إلى جمع البلايين من الدولارات على امتداد السنوات

العشرين القادمة لوضع العالم على مسار يتدنى فيه الكربون وتتوفر الطاقة المستدامة، واتخاذ تدابير لحماية السكان الضعفاء من آثار تغير المناخ ومعالجة مسألة إزالة الإحراج بفعالية.

ومعظم التدفقات المالية الإضافية ينبغي أن يتأتى من القطاع الخاص. والسعي إلى فرص السوق وإلى الابتكار يقتضي زيادة الاستثمارات المتصلة بالطاقة وغير الضارة بالمناخ. ولكي يحدث هذا، ينبغي أن تهيئ الحكومات مناخاً مؤاتياً للاستثمارات، وأن توفر الحوافز السليمة، وأن تعمل صوب إطار دولي طويل الأجل. واليوم، فإن هذه الحوافز غير موجودة في كثير من الأحيان. لذا، فلنشرك القطاع الخاص بنشاط أكبر في المناقشة بشأن كيفية وضع ترتيب لما بعد ٢٠١٢ يكون فعالاً من حيث التكاليف ومرناً ومنصفاً.

ولكن، ما زال التمويل العام مصدراً هاماً. وينبغي للبلدان الصناعية، على الصعيد الوطني، أن تدعم وتحفز المبادرات المتعلقة بتغير المناخ التي يتخذها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع عامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعبئة التمويل العام الإضافي لمساعدة البلدان النامية في جهودها للتخفيف والتكيف. وهذا سيساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما قلت في مناسبات سابقة، فإن البلدان الصناعية قد تسببت في الجزء الرئيسي من مشكلة تغير المناخ. ولهذا، فإن على العالم النامي أن يوفر الجزء الأكبر من الحل. وعلينا أن نقود هذا الجهد. ومن ثم، علينا أن نناقش ما ينبغي عمله في هذا الشأن.

وأود أن أبرز نقطتين. أولاً، هناك قدر كبير من التمويل بالفعل. وينبغي لنا أن نستفيد منه على نحو أفضل، وأن نتلافى تكاثر الأموال وأن نحسّن تنسيق الموارد المتوفرة حالياً. وقد أتاحت هولندا ٥٠٠ مليون يورو للاستثمار في الطاقة المتجددة في البلدان النامية وتشجيعها. وسنتأكد من أن هذا التمويل يتناسب مع العديد من المبادرات الأخرى القائمة حالياً ومعالجة أولويات البلدان الشريكة لنا.

ثانياً، ثمة حاجة إلى تمويل عام إضافي يمكن التنبؤ به. والسؤال هو أي نوع من الآليات المالية يتناسب مع إدارة هذه الموارد المالية. وهنا أيضاً، فإن منظومة الأمم المتحدة مزودة على نحو فريد بما يمكنها من أن تدعمنا. وفي ذهني، بصفة خاصة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيضاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفي الختام، سأستخدم منصبي كوزيرة للبيئة في هولندا لمواصلة المناقشة الدولية لمسألة التمويل وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. وأؤمن إيمانا قوياً بأن إحراز تقدم في هذا المجال هو مفتاح حل مشكلة تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنجيلو رييس، وزير الطاقة ورئيس فرقة العمل الرئاسية المعنية بتغير المناخ في الفلبين.

السيد رييس (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن الفلبين، بوصفها بلدا ناميا، تسبب جزءا ضئيلا من الانبعاثات العالمية من غاز الدفيئة. بيد أن بلدنا، بوصفه أرخبيلا مداريا يقع في حزام الأعاصير المدارية وفي ما يسمى بدائرة النار المطلة على المحيط الهادئ، هو أحد أكثر البلدان تعرضاً لآثار الاحترار العالمي. ولذلك السبب، نرحب بهذه المبادرة التي تتخذها الأمم المتحدة لاستضافة مناقشة مواضيعية بشأن تغير المناخ.

وبوصفنا عضوا في مجموعة الـ٧٧ والصين، فإن هذا البيان يتفق أيضا مع الشواغل التي أعرب عنها زميلنا ممثل أنتيغوا وبربودا في وقت سابق صباح هذا اليوم.

ونظرا لضيق الوقت، سأدلي بنص مختصر للبيان المعد الذي سيكون متوفرا ليتسنى الرجوع إليه. وأود أن أُلخِّص موقف وفدنا وتوصياتنا بإبراز خمس نقاط رئيسية.

أولا، نود أن نسترجع البيان الذي أدلى به بالأمس رئيس الجمعية العامة سرجان كريم، ومفاده أننا بحاجة إلى ''رؤية مشتركة، وتوافق آراء عالمي، وتحالف عالمي من أجل العمل''.

فمن الواضح أن مسألة مثل تغير المناخ لا يمكن أن تعالجها فرادى الدول، بل ولا يمكن أن تتصدى لها مؤسسة واسعة القاعدة مثل الأمم المتحدة. وفي الواقع، إذا توصلنا إلى توافق في الآراء العلمية على أن النشاط الإنساني هو السبب الرئيسي للاحترار العالمي، سوف نخدم كوكبنا بصورة أفضل بالحجة الأخلاقية المقنعة للأمم المتحدة بالتأكيد على ذلك التوافق وبالعمل صوب الوفاء بالالتزامات الوطنية لوقف المسار المأساوي لتغير المناخ، إن لم يكن عكس اتجاه ذلك المسار.

ثانيا، وخلال الغداء بالأمس، شدد السير ريتشارد برانسون على الحاجة الماسة إلى العمل العلمي في ضوء الواقع المتمثل في أن التخفيف وغيره من الاستراتيجيات الاستشرافية لن يفيد في ترقيق طبقة غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. فهذه الطبقة الرقيقة تدفع بالفعل درجات الحرارة في العالم إلى التصاعد بشكل خطير، حتى ونحن نتكلم الآن. وهذا يفسح المجال لإمكانية أخرى لتدخل الأمم المتحدة، ربما بوصفها الراعي لصندوق دولي لتنشيط بحوث يجريها فريق متعدد الجنسيات من العلماء بغية تطوير غاز أو عملية متطورة للعزل يمكن أن تعيد التوازن في غلافنا الجوي إلى مستويات ما قبل الصناعة.

ثالثا، نؤكد على تأييدنا لخريطة طريق بالي، التي تستبعد فكرة التوصل إلى حل سحري علمي يمكن أن ينقذ البشرية من الآثار الضارة لمسارها الإنمائي غير المستدام بقدر كبير. ولا يمكننا أن نقلل من أهمية استراتيجيات التخفيف والتكيف، والإسهامات التكنولوجية والمالية المحددة في خريطة الطريق.

رابعا، نوصي بالتركيز على التعبئة الاجتماعية بوصفها بعدا أساسياً في خريطة طريق بالي. والمناقشات التي جرت بالأمس أفضت إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة إقامة شراكة على أساس حسن النية والتضامن والمعرفة العلمية على كل مستوى. والأمر الذي يبدوا أننا نفتقر إليه هو الشعور بالإلحاح الذي يشمل بقدر متساو جميع مستويات الشراكة تلك.

والى جانب صفوف العلماء الدوليين الذين يشعرون بالخطر وحشود المنظمات غير الحكومية المتحمسة، يوجد طيف من أصحاب المصلحة الذين تتفاوت درجات تقديرهم لمشكلة تغير المناخ وما يتعين عمله حيال هذه المشكلة.

إن الحكومات عادة ما تتنازعها الأولويات المتنافسة. وفي العالم النامي، توجه الموارد الحكومية الشحيحة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي القطاع الخاص، من جهة أخرى، لا بد من إدراك حكمة المعادلة الأساسية الثلاثية: فما زال يتعين على كتلة حرجة من كبار الموظفين التنفيذيين أن يؤيدوا الفكرة القائلة أنه لا يمكن استدامة الأرباح في الأجل الطويل إلا إذا حرصت أي شركة على تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية في الوقت نفسه.

والمجتمعات، شأنها شأن الحكومات تعاني، من تنازع الأولويات. ومع أن تغير المناخ، يشكل شاغلا عالميا جديا للغاية، فإنه ما زال يتعين أن يترجم إلى مسائل ملموسة تكسبه أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة العلميين أو لجهات بعينها، مثل المجتمعات الجزرية المعرضة للخطر والمزارعين المهمشين. وهذا هو المجال الذي يتناسب تماما مع المنظمات

غير الحكومية، فهي حلقة الوصل الكلية مع أصحاب المصلحة على مستوى القاعدة. وإضافة إلى ذلك، وكما شدد السيد مارتن خور مدير شبكة العالم الثالث، فإن هذه المنظمات تبث في الاقتصادات روح النشاط التي تدفع الحكومات، الوطنية والمحلية على حد سواء، إلى ترتيب أولوياتها والإبقاء على شفافية الشركات واتساقها مع المبادئ التي تعتنقها.

واعتقد أن إحدى أقوى الصيغ لنجاح أي جدول أعمال إنمائي تتمثل في مزيج من سلطة الحكومة وهيكلها، وموارد القطاع الخاص ومغامرته، وحماس المجتمع المدني ومثابرته. وهذه الثلاثية التي تعمل في تناغم تشكل، قاعدة متينة للعمل المحلي المستدام. ولهذا السبب، فان إطارنا للاستجابة لتغير المناخ في الفلبين يدرج بشكل واضح التعبئة الاجتماعية بوصفها بعدا حيويا.

وفي الأسبوع الماضي، اختتمنا مؤتمر قمة متعدد القطاعات للطاقة في الفلبين. وخلص المشاركون من مختلف المجتمعات صاحبة المصلحة إلى أننا ندخل عصرا جديدا لفرصة غير مسبوقة للخطط السريعة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وغير الضارة بالمناخ بوصفها سبيلا لتأمين بلدنا من آثار الصدمات المتعلقة بأسعار النفط في المستقبل. وبالفعل، فإن واحداً من كل خمسة مصابيح كهربائية في بلدنا يعمل بالطاقة الحرارية الأرضية، ونهدف إلى أن نصبح المنتج الأول للطاقة الحرارية الأرضية في العالم في غضون الأعوام العشرة المقبلة. وبمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، نتوقع أيضا أن نتخذ خطوات هامة في تطوير مواردنا للطاقة الكهرومائية والريحية والشمسية والأحيائية، أيضا.

وفي مجال إدارة الطلب على الطاقة، أمرت رئيسة الفلبين بالإلغاء التدريجي لجميع المصابيح الكهربائية المتوهجة في البلد واستبدالها بمصابيح الفلورسنت المدمجة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، مما يجعل الفلبين البلد الثاني في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، بعد أستراليا، الذي يأخذ بتلك المبادرة الرائدة.

خامسا وأخيرا، فإننا نؤيد الرغبة المعلنة للأمم المتحدة في إدماج الجهود المتفرقة لمساعدة الدول على التخفيف من أسباب تغير المناخ والتكيف مع آثاره. وهذه دعوة في الوقت المناسب إلى الالتقاء الهادف الذي يشمل الشركاء الدوليين الآخرين في التنمية الذين يقدمون المساعدة التقنية والمالية في هذا المجال أيضا.

ويبدو أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ترتيب الأولويات والبرامج ضمن إطار شامل مع مراعاة الحدود والولايات المؤسسية لكي تضمن الكفاءة والتأثير الاستراتيجي في تخصيص الموارد. ونقترح أن تعقد الأمم المتحدة اجتماعا رفيع المستوى لجميع وكالات التنمية الدولية لهذا الغرض بالتحديد. وعلى هذا النحو يمكن تحديد معالم خارطة طريق بالي بشكل أوضح من حيث العلامات الدقيقة التي ترسم حدود المسؤولية والالتزام بين مجالات البرامج وبين المناطق والدول، والتي تسد في نفس الوقت ثغرات التدخلات.

بل يمكن أن نتصور أن الشركات العملاقة في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل غوغل أو ياهو أو مايكروسوفت ستكون على استعداد لتوفير المحرك الذي يتم بواسطته رسم خريطة لكامل طائفة الخيارات التكنولوجية والتمويلية المتاحة في الوقت والساعة، وذلك إلى جانب رسم صورة لتطور الطلب على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وإذا أمكن استحداث سوق افتراضية للتدخلات ذات المنحى المناخي ستكون تلك شراكة قد تحققت في سماء الكوكب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماتسي نوفيتسكي، وزير البيئة في بولندا.

السيد نوفيتسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): ينعقد هذا العام في بولندا المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة من ١ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ويفخر البولنديون جداً بهذه الفرصة للمساهمة في هذه العملية الهامة. وسيقدم المؤتمر عرضاً موجزاً لانجازات الاتفاقية حتى الآن والنتائج المحققة ضمن إطار بروتوكول كيوتو.

ونود أن نضمن لمؤتمر بوزنان أن يقدم إسهاما هاما في وضع تدابير محددة في مجال الحد من تغير المناخ والتكيف معه. وينبغي أن يكون مؤتمر بوزنان أيضا معلما هاما في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الالتزامات بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، والذي ينبغي أن يتحقق في مؤتمر كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩. ونود في مؤتمر بوزنان أن نولي اهتماما خاصا لعرض أمثلة حقيقية لعمليات وتدابير ناجحة لنقل التكنولوجيا ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ وبهدف نشر هذه الممارسات الجيدة.

ونريد أن نعرض، على شاكلة المعارض، الاختراعات والمخططات التنظيمية الرائدة التي تعمل على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. و عقد مؤتمر للأمم المتحدة بمشاركة ممثلي ٢٠٠ دولة تقريبا مكان ممتاز لعرض هذه الأمثلة الجيدة من أجل تعميمها على أوسع نطاق ممكن. وآمل أن يكون هذا العرض، إلى جانب حلقات النقاش التي ستعقد ضمن إطار المؤتمر، خطوة نحو حماية مناخ الأرض.

في الختام، أود مرة أخرى أن أدعو الممثلين للمجيء في كانون الأول/ديسمبر إلى بولندا وإلى مدينة بوزنان المضيافة، آملين أن يكون المؤتمر الرابع عشر للأطراف محفلاً هاماً لإحراز تقدم ملموس بشأن حماية مناخ أمن الأرض.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشارلز ميشيل، وزير التعاون الإنمائي في مملكة بلجيكا.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): كما يدلل أحدث تقرير عن التنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد بوسعنا أن نميز بين جدول أعمال المناخ وجدول أعمال التنمية. ومن منطلق ذلك الاقتناع أشارك بصفتي وزيرا للتعاون الإنمائي، في هذه المناقشة، ومن نفس المنطلق قررت الحكومة البلجيكية عقد مؤتمر دولي بشأن الصلات بين قضايا المناخ وقضايا التعاون الإنمائي في ٧ آذار/مارس.

وكما قال آخرون قبلي، لقد حان وقت العمل. وبالإضافة إلى الاعتبارات العلمية والبيئية يوجد منطق الاقتصاد. وستكون تكلفة التقاعس في هذا الأمر، كما حسبها وقدرها السير نيكولاس ستيرن، أعلى ٢٠ مرة من تكلفة العمل. والنقطة البارزة الأخرى هي ما خلصت إليه دراسة أجراها مؤخرا البنك الدولي وهو أن ٥٥ في المائة من مشاريع البنك معرضة للتأثر بتغير المناخ وأن ما لا يقل عن ٢٥ في المائة منها معرضة للخطر الشديد، في حين أنه، وكما نعرف جميعا، لم يُختبر منها سوى ٢ في المائة لاستبيان احتمال تعرضها لتغير المناخ.

إن البلدان النامية هي أولى ضحايا تغير المناخ الآن، بل ستكون أكثر عرضة من ذلك في المستقبل. ومن أجل التصدي لهذا التحدي العالمي من الواضح أن الاستجابة العالمية أمر لازم. ومن الواضح في هذا الصدد أن الأمم المتحدة تحتل موقعاً فريداً. وكما أكد الأمين العام في آخر استعراض لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، لقد بدأت بالفعل إجراءات عديدة، ولكن بطبيعة الحال سيكون التحدي الرئيسي للأمم المتحدة في المستقبل هو تنسيق هذه

الأنشطة وفعاليتها، وهو ما يجب أن يساعد على تعزيز قيمتها المضافة. وسيتعين على الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها وأن تساهم في التوصل إلى استجابة منظمة. وهذه البنية المتماسكة وتعبئة وإشراك كل أصحاب المصلحة هي وحدها التي ستتيح لنا درء التفكك الذي سيفضي حتما إلى الفشل.

وفي هذا الصدد ترحب بلجيكا بنتائج مؤتمر بالي وبالعملية الديناميكية التي أطلقتها. وستكون للسنتين المقبلتين أهمية حاسمة في إعطاء مضمون ملموس للأهداف التي وُضعت في بالي. وأود أن أطرح على طاولة نقاش الجمعية العامة فكرتين محددتين، وذلك لأنه يجب علينا الآن أن نعمل.

سأقترح يوم الجمعة على الحكومة البلجيكية إنشاء آلية نظامية لتخفيف انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتجة عن الرحلات والتحركات الرسمية لموظفي حكومة وإدارة بلجيكا. وأعتقد أن الموظفين العموميين يجب أن يكونوا قدوة في هذا المجال. ومن الواضح أنه على الرغم من أن هذه إيماءة رمزية في المنظور العالمي فإنها ستمثل موقفا استباقيا سيكون حاسما في تحويل التزامات بالي إلى واقع.

وفي نفس السياق، أود أن أقدم اقتراحا آخر. لماذا لا تنظر الأمم المتحدة في إمكانية إنشاء آلية تسمح لها بالتقييم المنهجي للتأثير المناخي على أنشطتها، سواء كانت نشر عملية حفظ سلام أو إطلاق برنامج إنمائي. وينبغي لهذا الاختبار، الذي أسميه اختباراً مناخياً، أن يمكّننا، اعتبارا من الآن، من اتخاذ قرارات مستنيرة، دون أن نوجد، بطبيعة الحال، مزيدا من البيروقراطية. والمسألة تتعلق بالتأكد مما إذا كانت الإجراءات المتخذة تحدث أثراً على البيئة سلبياً أو إيجابياً أو محايداً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برنارد كوشنير، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية الفرنسية.

السيد كوشنير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

بادئ ذي بدء، أود أن اثني على المبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة. وجلستنا اليوم مناسبة على نحو خاص. وهي، بعبارة أخرى، تتناول الموضوع المناسب، في المكان المناسب، والوقت المناسب.

والموضوع مناسب لأننا نعلم أن تغير المناخ يشكل اليوم مسألة تتطلب تعبئة الأمم المتحدة برمتها.

والمكان مناسب لأنه يجب على الجمعية العامة أن تضطلع بمسؤولياتها عن مسألة بمثل هذه العواقب الوخيمة من حيث الاقتصادات والتنمية. وعليها إذن أن تضطلع بمسؤولياتها.

والوقت مناسب. لأننا، بعد الاجتماع الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، نتشاطر التقييمات الأساسية وندرك أي اتجاه ينبغي أن نسلكه. وبعد الاتفاق غير المتوقع على خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي، أصبح السبيل إلى كوبنهاغن قصيراً لكنه مليء بالمطبات.

وينبغي لجهود المجتمع الدولي أن تسترشد، على نحو سريع، بثلاثة مبادئ – هي المسؤولية والإنصاف والواقعية.

ويتمثل المبدأ الأول في المسؤولية. فبفضل العمل الرائع الذي قام به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ – الذي نال جائزة نوبل للسلام – إذ جاز لي تذكير الجمعية بذلك – أصبحت الأطراف الاقتصادية الفاعلة والرأي العام العالمي على وعي الآن بما هو معرض للخطر. ويمكننا أن نتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن نظام لما بعد عام ٢٠١٢، لأننا

على استعداد لذلك قلبا وقالبا. والأمر ما زال متروكا لصناع القرار السياسي في جميع أنحاء العالم لكي يصبحوا ملتزمين بذلك، شأنهم في ذلك شأن المجتمعين هنا اليوم لتمثيلهم. وكما تم تأكيد ذلك في استعراض ستيرن، فإننا سندفع غالياً ثمن عدم اتخاذ أي إجراء، ولا يمكننا أن نُلقي بعواقب ذلك على الأجيال القادمة.

وأوروبا تعرف واجبها، وتدرك ما يتوقع منها في هذا المجال، وفي غيره من المجالات العديدة الأخرى. وهي لن تتملص من القيام بواجبها. ويتخذ الاتحاد الأوروبي اليوم تدابير غير مسبوقة ينبغي أن تمكنه من تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة لديه بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وتتوفر فرنسا، من جانبها، على قانون يلزمها بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة لديها بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. والمجتمع الفرنسي برمته يتشاطر هذا العزم، وهو على وعي بأهمية المسائل المعرضة للخطر. وخلال رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، اعتبارا من أول تموز/يوليه، سنقدم بعض الاقتراحات المعقولة إلى جميع شركائنا الأوروبيين.

ويتمثل المبدأ الثاني في الإنصاف. والسلوك النموذجي لثلة قليلة من الأطراف الفاعلة لن يكون كافيا. ويجب على المجتمع الدولي قاطبة أن يقوم برد الفعل. فالأمم المتحدة وحدها هي التي توفر إطاراً للعمل العالمي. والأمم المتحدة وحدها هي التي يمكنها تجديد التأكيد على المبدأ الأساسي المتمثل في المسؤولية المشتركة والمتباينة وتحقيق ذلك المبدأ.

هنا، في الأمم المتحدة يمكن لأقل البلدان نمواً أن تسمع أصواتها. وهنا، في هذا المحفل أيضا، يمكن للبلدان التي تتمكن أخيرا من تحقيق النمو الاقتصادي أن تدفع بمطالبها المشروعة. وهنا أيضا، يمكن للبلدان التي يتعرض وجودها ذاته للتهديد، جراء ارتفاع منسوب مياه البحر، والتصحر، واستنفاد الموارد الطبيعية، والأخطار الصحية – وأكرر الأخطار الصحية – والكوارث الطبيعية أن تُعبر عن رأيها. فتلك الأخطار كما هو الحال دائما، أخطار عالمية، وغير منصفة، وغير تمييزية وقاسية في استهدافها. والفقراء هم من يعانون دائماً أكثر من الأغنياء، لا سيما في المجال الذي شددت عليه آنفا، أي الصحة العامة. وسنتمكن في هذا المحفل من حل التناقض الواضح بين التنمية والتحديات البيئية، على النحو الوارد في آخر تقرير بشأن التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن الصلة بين مكافحة الفقر وتلبية شروط النمو الاقتصادي – أي تحقيق الأمن في مجال الطاقة، على نحو خاص – والكفاح الضروري ضد تغير المناخ، يمكن وينبغي تضمينها في سياسة مبتكرة، أنا متيقن، من أنها ستساعد على وضع معيار جديد للأمن الجماعي والتنمية. والأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة القادرة على تحقيق طموح كبير بهذا الشكل.

وذلك لا يعني، بطبيعة الحال، أن المحافل الأخرى غير مجدية، سواء تعلق الأمر بمجموعة الثمانية، التي آمل أن تتكيف مع الحالة وتنمو، أو اجتماع الاقتصادات الكبرى. بيد أن دورها يتمثل في المساعدة على التوصل إلى اتفاق لا يمكن السعي إلى بلوغه إلا في إطار الأمم المتحدة.

ويتمثل المبدأ الرابع في الواقعية. إن حجم ما هو معرض للخطر وحجم المهمة من الجسامة بحيث لا يمكننا أن نفاضل بين أنماط العمل. وليس هناك علاج لجميع العلل كما أنه ليس هناك حل وحيد. فالتقدم، كما هو الشأن في كثير من الأحيان، لا يمكن أن يُحرز إلا بتلمس طريقتنا، وتجربة، الخطأ والصواب، ومن خلال تنويع مبادرات العمل ومستوياته.

وإذا كان لا بد لنا من اللجوء إلى آليات السوق لنقوم أخيراً بتحديد سعر لانبعاثات الكربون، فقد يتعين علينا أن نفكر أيضا في فرض ضريبة متعلقة بالكربون. وإذا كنا نريد تطوير عمليات نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب. فعلينا أيضا أن ندعم التعاون بين بلدان الجنوب، الذي يبدو واعدا للغاية. وعلى نحو خاص، يجب علينا أن نشجع التوصل إلى اتفاقات تعاون محددة استنادا إلى نهج قطاعي، من خلال تحديد المشاريع التي تناسب كل حالة محلية على حدة.

وبتعزيز تلك المبادئ الثلاثة – أي المسؤولية والإنصاف والواقعية – يمكن لعمل الأمم المتحدة اليوم أن يحقق بعداً جديداً، وأن يُمكننا من اتخاذ الخطوة الحاسمة التي ينتظرها مواطنونا ويفرضها علينا واجبنا. وللوقت أهمية جوهرية. وفرنسا تصر على الاستجابة لهذا التحدي الملح.

ذلك ما كنا في فرنسا نفعله على الصعيد الوطني، خلال اللحظة الرائعة من المناقشة، والتقييم، والاقتراحات الشاملة، في الاجتماع المعروف بمنتدى غرونيل للبيئة.

وذلك ما ننوي القيام به هنا في الجمعية العامة. وعلى غرار جميع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نريد أن نرى إحراز تقدم في إدارة المسائل المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، على نحو سريع. ونحن ملتزمون بقيم تعددية الأطراف، وبالتالي، فإننا ندعم جميع المبادرات التي ستمكن من تعزيز فعالية عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. ونريد أن يتحقق نهج ”العمل ككيان واحد“ لمعالجة تغير المناخ. وبمقدور الجمعية وحدها أن تحقق هذا المبتغى. وذلك هو سبب حضوري هنا.

غير أنه يجب علينا أن نحذر من مغبة تشتيت جهودنا. فإدراكنا على نحو جديد وسليم لما ينطوي عليه التحدي البيئي يوجد مجموعة من المبادرات التي يجب تنسيقها على نحو أفضل.

ولدى منظومة الأمم المتحدة الآن أدوات لا تعوض في مجالات الخبرة العلمية، ومراقبة الكوارث الطبيعية والإنذار بها ومنع وقوعها. وبتعزيز التنسيق، ستكون لدينا وسائل لا نظير لها لمعالجة تغير المناخ بجميع أبعاده.

وبتسبب تغير المناخ في اختلال التوازن الإيكولوجي، والتصحر، واستنفاد الموارد الطبيعية، وتشريد السكان، فهو يسهم اليوم في تفاقم حالات الأزمات والصراعات. ويشكل تحديا عالميا يتطلب استجابة من الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يحصل على الأدوات اللازمة لمواجهة هذه التهديدات.

ويجب أن نتصف بالجرأة، ونبدي العزم، ونُوحّد الصف، لأنه ليس أمامنا أي خيار آخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد عبد الله، وزير الداخلية والإسكان والبيئة في ملديف.

السيد عبد الله (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن شكري لكم على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون بالتزامه العميق وقيادته لكفالة إيلاء أولوية قصوى لتغير المناخ.

في عام ١٩٣٨، أدلى مهندس بريطاني، اسمه غاي ستيوارت كالندر، بكلمة في لندن قال فيها إن المناخ يتغير وأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعة البشرية مسؤولة في المقام الأول عن ذلك. واندهش العلماء في ذلك الحين لكنهم لم يقتنعوا. وفي عام ١٩٨٧، خاطب رئيسنا، السيد مأمون عبد القيوم، هذه الجمعية العامة قائلا إن تغير المناخ سيؤدي إلى موت أمتنا وغيرها من أمثالها إن لم تتخذ

إجراءات تصحيحية عاجلة. ومرة أخرى، اندهش القادة والعلماء لكنهم لم يقتنعوا. واستغرق الأمر سبعة عقود من المناقشات الحادة والبحوث المكرسة، ولكن الدليل أصبح اليوم واضحا. فتغير المناخ حقيقي ويتسارع وينجم عن أنشطة الإنسان. واليوم نوافق جميعا على أن تغير المناخ أكبر حالة طوارئ عالمية نشهدها في عصرنا.

لقد استغرق منا الأمر وقتا طويلا للتوصل إلى توافق آراء سياسي وعلمي بشأن طبيعة تغير المناخ وتهديده. وإذ نبدأ الآن بالتركيز على إيجاد حلول لأزمة المناخ، يصبح تأخير الوقت ترفا لا طاقة لنا به بعد الآن. ولذلك، ينبغي لنا أن نبني على الزخم الذي تولد في بالي خلال السنوات القادمة بمتابعة ثلاثة أهداف استراتيجية. أولا، يجب أن نعبئ الدعم الشعبي لحماية المناخ بالتشديد على الأبعاد الإنسانية بدلا من الأبعاد العلمية لتغير المناخ. ثانيا، يجب علينا الاستيثاق من تعزيز برامج الأمم المتحدة لحماية المناخ كوسيلة لدعم التنمية المستدامة. وثالثا، يجب أن نبدأ برنامجا للإصلاح الإداري لبناء القدرة على التكيف لدى أضعف البلدان.

إن الإجراءات العاجلة والطموحة لمعالجة تغير المناخ ستتطلب دعما عاما لم يسبق له نظير. وإذا أردنا أن نعبئ شعوب العالم في ذلك الكفاح العالمي، فعلينا أن نتأكد من أنها تدرك ما هو الشيء الذي يتعرض فعلا للخطر. وعندما نتكلم عن الكيفية التي يهدد بها تغير المناخ التنوع البيئي، دعونا نتذكر أن هناك شيئا مختفيا وراء الإحصاءات المتعلقة بخسارة نوع بحري من الأنواع، هو وجه الصياد الذي سيفقد مصدر رزقه لأن ارتفاع درجة حرارة المحيطات يدمر الشعاب المرجانية ويقضي على الأرصدة السمكية والمرجانية. وعندما نشير إلى الانخفاض المخيف في إنتاج الأغذية نتيجة للجفاف المتزايد وانجراف التربة، فلنتذكر أنه لن يكون بوسع المزارع أن يطعم أسرته بعد الآن. وعندما ننظر في زيادة تواتر العواصف وشدتها، فلنتذكر الأسر التي ستفقد ديارها وممتلكاتها. وعندما نتكلم عن ارتفاع مستوى سطح البحر، فلنتذكر روابط الأسرة والمجتمع والدولة التي ستحطم على نحو لا رجعة فيه.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عقدت ملديف اجتماعا لتناول تلك المسائل، انتهى باعتماد إعلان مالي بشأن البعد البشري لتغير المناخ العالمي. وسنواصل متابعة هذا النهج في السنوات القادمة. وعندما نحشد الرأي العام، يجب أن ندرك الحاجة إلى التوفيق بين حماية المناخ والتنمية المستدامة. ومع نمو الشواغل بشأن صحة الاقتصاد العالمي، هناك حاجة ماسة إلى أن نبيّن أن الاستثمار في الطاقة النظيفة وتكنولوجيا البيئة والابتكار والهياكل الأساسية الفعالة سيسهم في تحقيق الاستقرار في المناخ وسيوجد فرص عمل جديدة أفضل وسيحدث أثرا دائما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، فإن وكالات الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تمويل نقل التكنولوجيا وأنشطة التكيف وتبادل أفضل الممارسات.

وفي الختام، إن الافتقار المزمن إلى القدرة على التكيف، بما في ذلك الموارد المالية والتقنية والمؤسسية يعني أن البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة المنخفضة ليست مستعدة للتصدي لآثار تغير المناخ. وكان تشغيل صندوق التكيف في بالي بداية هامة لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وفيما يخص سكان ملديف – وهي من بين أشد البلدان عرضة لتهديدات تغير المناخ المتزايدة – أصبح التعامل مع تغير المناخ وما يصحبه من ارتفاع في مستوى البحر يمثل جزءا من واقع الحياة اليومية. فخلال العقدين الماضيين شهدنا بالتجربة المباشرة الحقائق العملية لتغير المناخ. وإن ما يزيد على ٦٠ في المائة من الجزر المأهولة في ملديف تواجه

درجات متفاوتة من تآكل السواحل، مما يهدد المستوطنات البشرية في جزرنا تهديدا فعليا.

لقد أنشأنا في بالي، عملية لمعالجة أزمة المناخ. وتم التوصل أيضا في بالي إلى عدد من الاتفاقات تتجاوز البدء في عملية نحو صفقة لتغير المناخ في المستقبل. ولملديف ملتزمة بالعمل مع كل الدول لإنجاح خريطة طريق بالي.

أود أن أعرب عن الامتنان لعمدة مدينة نيويورك بلومبيرغ ولرئيس بلدية ميلانو موراتي، وكثيرين غيرهما لإسهاماتهم الهامة في معالجة تغير المناخ. وتشجعنا كثيرا هذه الشراكة المتنامية لتحقيق الاستقرار في تغير المناخ. كما أننا واثقون بأنه يمكن للشراكة المتكاملة المنسقة والمتفانية أن تنقذ كوكبنا من أجلنا ومن أجل أجيال المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لوسيانو دي كاسترو، وزير تنسيق العمل البيئي.

السيد دي كاسترو (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): بادئ ذي بدء، وباسم حكومة موزامبيق وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن تغير المناخ. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام لإبقاء المسألة المتعلقة بتغير المناخ على رأس جدول الأعمال السياسي الدولي.

ونحن نؤيد البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ ووفد بنغلاديش بالنيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا؛ ووفد الكاميرون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن هذه المناقشة تعقد في وقت هام للغاية. فقبل فترة قصيرة لا تتجاوز شهرين، اعتمدت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وفي بروتوكول كيوتو خطة عمل بالي، التي ستكون أساسا لتحديد إجراءات التعاون الطويل الأجل للتنفيذ الفعال والمستدام للاتفاقية. ويدلل ذلك على أن تغير المناخ مشكلة عالمية يتطلب حلها تعزيز العمل التعاوني الدولي بغية الوفاء باحتياجات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أسبابه، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتعبئة التمويل اللازم والكافي لتنفيذ برامج بناء القدرات الرامية إلى التصدي لعواقب الاحترار العالمي.

وتنظر موزامبيق إلى هذه المناقشة بوصفها سبيلا للوفاء بتعهد الأمم المتحدة بتشجيع الدول الأعضاء على المحافظة على الزخم السياسي في بالي بغية التعجيل بعملية المفاوضات التي تعقد في إطار الاتفاقية وبروتوكولها من أجل إحراز نتائج ملموسة في الإطار الزمني المتفق عليه، أي بحلول عام ٢٠٠٩.

وتتوفر لدينا بالفعل المعلومات والوسائل المطلوبة لكي نواجه معا تحديات التخفيف من عواقب تغير المناخ. وأحدث تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تقرير مفصل للغاية في ذلك الصدد. وهو يبين مستويات الانبعاثات التي يمكن اعتمادها والزيادة المقابلة في متوسط درجات الحرارة لكل مستوى للتخفيف يتم اعتماده، فضلا عن العواقب المترتبة على ذلك.

وفي كل عام، يعصف بموزامبيق الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية. وبينما نتكلم الآن، يعصف الفيضان بالمنطقة الوسطى من البلد، ونتيجة لذلك، واعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير، سقط ثمانية قتلى وتضرر قرابة ٩٥ ٠٠٠ شخص، ودمر أكثر من ٢٩٠ ألف فدان من المحاصيل المختلفة، و ٢١ ٣٢٦ مترلا، و ٤٦٨ غرفة من فصول الدراسة و ١١٩ بئرا.

وتلك الأرقام تشير إلى هذا العام وحده. وإضافة إلى ذلك، فإننا نعاني من عواقب فيضانات العام الماضي، مع

عملية مستمرة للإنعاش وإعادة توطين المجتمعات المتضررة. وكما ندرك جميعا، فإن تواتر تلك الحوادث الدورية في موزامبيق أعاق جهود الحكومة نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وتخفيض حدة الفقر، ومما أدى بالتالي إلى تعثر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبذلت حكومة موزامبيق جهودا لمعالجة حالات الكوارث بإدماج مسألة تغير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية. واعتمدت موزامبيق صكوكا استراتيجية للعمل في هذا الشأن، مثل سياسة وقانون إصلاح الأراضي، ووضع خطة رئيسية لمنع وقوع الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، واستراتيجية للتنمية البيئية المستدامة، واستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية وخطة عمل وطنية للتكيف مع تغير المناخ. كما يجري إعداد استراتيجية وطنية للمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة والوقود الأحيائي وخطة عمل بيئية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وشملت صياغة تلك الوثائق وغيرها المؤسسات الحكومية للبحوث والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وستسهم تلك الأدوات في بناء القدرات بغية تحسين نوعية الحياة للشعب الموزامبيقي.

وفي الختام، نؤكد مجددا على التزامنا بجدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة، وخاصة خطة عمل بالي. ونؤمن بأننا ما لم نوحد الجهود، لن نتمكن من الإقلال إلى أدنى حد من أثر تغير المناخ. والعالم لن يكسب المعركة أبدا إذا أهدرنا هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كوادوو آدجي – داركو، وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية والبيئة في غانا.

السيد آدجي – داركو (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا.

لقد دخل عام ٢٠٠٧ التاريخ بوصفه عاما شهد عملا لم يسبق له مثيل بشأن مسألة تغير المناخ. وينبغي لجلسة هذا الأسبوع أن تساعد أكثر في المحافظة على الزخم الذي تحقق في عام ٢٠٠٧.

وتحدد خطة عمل بالي أربع لبنات رئيسية للبناء يلزم النظر فيها في إطار أي اتفاق دولي في المستقبل بشأن تغير المناخ، ألا وهي تعزيز العمل الوطني والدولي بشأن التخفيف من أسباب تغير المناخ؛ والنهوض بالعمل بشأن التكيف مع تغير المناخ؛ وتعزيز العمل بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها بغية دعم العمل بشأن التخفيف والتكيف؛ والنهوض بالعمل بشأن توفير الموارد المالية والاستثمارات بغية دعم الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف والتعاون في مجال التكنولوجيا.

وأصبح واضحا بشكل متزايد أن تعددية الأطراف، وفي صدارتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، هي الطريقة الأكيدة للتصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ، الذي ينطوي على بعد عالمي. وبالتالي، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع أهدافا استراتيجية لتعزيز تطوير السياسات الوطنية والدولية التي تدعم التنفيذ الفعال لتلك اللبنات الأربع للبناء من أجل التوصل في المستقبل إلى اتفاق بشأن تغير المناخ. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تعمل مع الحكومات الوطنية في إدماج تغير المناخ في التخطيط الإنمائي، وكذلك في العمليات الوطنية اللامركزية.

وحاليا، يعمل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غانا، ضمن برنامج عمله السنوي لعام ٢٠٠٨، مع حكومة غانا على نشر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، الذي يتخذ تغير المناخ موضوعا له، في جملة أمور، بغية زيادة

الوعي على صعيد المجتمع المحلي وعلى أعلى المستويات السياسية على حد سواء، ولدعم حكومة غانا في تنفيذ برامج محددة للتكيف في سبع مناطق تجريبية مختارة في البلد. ويدل هذا المثال الملموس على الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها، أن تساعد الدول الأعضاء على وضع إجراءات وسياسات التخفيف وعلى زيادة الدعم لجهود التكيف المبذولة على الصعيد الوطني.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات ملموسة للانتقال من الحديث عن التكنولوجيا إلى النشر الفعلي للتكنولوجيات الملائمة للمناخ في البلدان النامية ونقلها إليها. ويمكنها القيام بذلك من خلال البدء بالتوصل إلى اتفاق دولي بشأن تطوير ونقل التكنولوجيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتضمن، ضمن أمور أخرى، تلبية الاحتياجات التكنولوجية المحددة في العمليات القطرية وتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة للبحوث والتطوير لاستحداث تكنولوجيات جديدة وتنفيذ مشاريع إيضاحية لتطوير ونقل التكنولوجيا، وتهيئة بيئة مواتية لتطوير ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الشراكة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

إن حكومة غانا مستعدة للمشاركة بنشاط في مناقشة الاتفاقات الدولية في المستقبل لمواجهة الأخطار التي يشكلها تغير المناخ على التنمية المستدامة، بما في ذلك الآثار المدمرة لتغير المناخ على الجهود التي تبذلها الحكومات للحد من الفقر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديكومبونا سيتا خوسيه، وزير العمران والبيئة في أنغولا.

السيد سيتا خوسيه (أنغولا) (تكلم بالفرنسية): باسم حكومة أنغولا، أود أن أهنئ الأمين العام وكل منظمة الأمم المتحدة على الأنشطة التي يجري تنفيذها بشكل مكثف بشأن تغير المناخ.

وتؤيد أنغولا البيان الذي أدلى به ممثل أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي ستدلي به بنغلاديش باسم مجموعة أقل البلدان نموا.

لقد أكد الأمين العام مجددا خلال مؤتمر قمة بالي أن مكافحة الاحترار العالمي هو التحدي الأخلاقي الرئيسي لجيلنا. وقبل ذلك، اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في هذه القاعة المهيبة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لتأييد هذه الفكرة وتوجيه نداء أعرب عن الاستعداد للتعهد بالتزام متعدد الأطراف بشأن الاحترار العالمي تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة.

ويؤكد التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن الأنشطة البشرية هي بالطبع سبب الاحترار العالمي ويوصينا باتخاذ إجراءات عاجلة. إن مراقبة آثار تغير المناخ لا تبشر بمستقبل مشرق للبشرية، وخاصة للدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا.

ويجب علينا جميعا أن ندرك أنه ليس من حقنا أن نخلف للأجيال المقبلة هذه التركة المحزنة المقرونة بارتفاع درجة حرارة هذا الكوكب.

بالنسبة للبلدان الأفريقية، فإنها رغم نصيبها الهزيل من انبعاثات غازات الدفيئة فإن آثار تغير المناخ على اقتصاداتها واضحة بالفعل. فلقد تضررت دول أفريقية عديدة تضررا شديدا من الجفاف والتصحر. ونحن نشهد بالفعل الخسائر الجسيمة الناجمة عن التغيرات الحادة في أنماط هطول الأمطار. وتعاقب هذه التقلبات مجموعات سكانية هي في الأصل من المحتاجين وتعرقل تنفيذ برامج الأمن الغذائي وكذلك برامج تخفيف حدة الفقر، والتي كلها ترمي إلى استكمال الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد اتخذنا في بالي الخطوات الأولى نحو اتفاق جديد وشامل للمناخ بشأن أدنى حد من انبعاثات غازات الدفيئة يتناسب مع النمو الاقتصادي. والخطوات التالية التي ستُتخذ يجب أن تعالج التشغيل الفعال لصندوق التكيف وآليات التمويل الأخرى، وأن تشجع كذلك التعاون الدولي القادر على مواجهة التحديات الرئيسية التي يفرضها تغير المناخ.

ولدينا ثقة كاملة بقدرة منظومة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات الرئيسية التي يشكلها تغير المناخ. ولهذا السبب أتينا هنا اليوم للتعبير عن التزامنا ببذل الجهود الجماعية المرجوة والتي لا غنى عنها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة للتفاوض الناجح على اتفاق عام وشامل لما بعد عام ٢٠١٢ قبل نهاية عام ٢٠٠٩، وعلى أساس خارطة طريق بالي.

وإذ تدرك أنغولا أن على جميع الأطراف أن تساهم وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، فإنها بوصفها بلدا ما فتئ يعيش في سلام طوال السنوات الست الماضية ولكنه منخرط في عملية صعبة لإعادة الإعمار الوطني، ستبذل قصارى جهدها لتشجيع وتعبئة جميع الأطراف الفاعلة العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية للمشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الموضوعة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وقد أعلن رئيس جمهورية أنغولا خوسيه إدواردو دوس سانتوس هذه الاستراتيجية هنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

إن شركاء حكومتنا مدعوون إلى التقيد بالتدابير والبرامج المتعددة القطاعات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات في مجالات مثل إنتاج الطاقة المتجددة، والنقل بالسكك الحديدية، والمحافظة على الغابات الطبيعية وإنشاء المحميات المشجرة، واستخدام التكنولوجيات النظيفة في الصناعة وقطاع النفط، الذي يحاول منذ فترة طويلة القضاء على انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بإنتاج النفط.

ولتمكين أقل البلدان نموا، مثل بلدنا، من المشاركة بفعالية في الجهود الجماعية للتخفيف والتكيف لا بد لمنظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لتقديم المساعدة إلى المبادرات الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى: أولا تطوير القدرات من أجل الرصد المتواصل والتحليل المنهجي لآثار تغير المناخ، وثانيا المساعدة على تطوير نظم الإنذار المبكر المحلية وخطط الوقاية من المخاطر الطبيعية، وثالثا تشجيع زراعة الغابات المدارية المستدامة ومكافحة إزالة الغابات، ورابعا ضمان الحصول على التكنولوجيات النظيفة، وأخيرا تحسين فرص الحصول على التمويل المتاح من خلال منظومة الأمم المتحدة، حيث يؤمل أن تأتي أموال إضافية لهذا الغرض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد نهار، وزير البيئة والتنمية العمرانية في السودان.

السيد نهار (السودان): أود في البدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لهذه المناقشة المواضيعية الهامة التي تتناول قضية تمثل، بلا شك، أهم وأكبر التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، ألا وهي تغير المناخ. وأود أن أعبر عن تقديرنا لهذه المبادرة التي تأتي مواصلة للقاءاتنا السابقة حول هذا الموضوع، والتقدير كله لشخصكم وللسيد الأمين العام، لاهتمامكما الشخصي الذي لمسناه تجاه هذه القضية.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيانات التي أُدلي بها نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والمجموعة الأفريقية، وأقل البلدان نموا، وأخيرا البيان الذي ستدلي به المجموعة العربية.

إن اجتماعنا اليوم يأتي في أعقاب الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والاجتماع الثالث للدول الأطراف في بروتوكول

كيوتو، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، ويعتبره السودان من المؤتمرات الناجحة. ونأمل أن تقودنا خارطة الطريق التي تمخض عنها المؤتمر نحو الإسراع في تنفيذ الالتزامات الدولية لمكافحة تغير المناخ.

إن السودان بحكم موقعه الجغرافي، ومساحته الشاسعة المترامية، وتنوعه البيولوجي، وحالته من حيث التنمية، يعتبر ضمن الدول الأكثر تضررا بالآثار السلبية للتغيرات المناخية حاليا ومستقبلا. لذا، كان اهتمامنا الأول ينصب على مسألة التكيف مع التغيرات المناخية ودرء آثارها السالبة على التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، قام السودان بوضع برنامج وطني للتكيف مع آثار تغير المناخ، يشمل الاحتياجات العاجلة والملحة للتكيف مع الآثار السلبية لهذه الظاهرة، والإسهام في معالجة مشاكل الفقر، والأمن الغذائي، والمياه والصحة، والتصحر وانحسار الغابات الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل هذا البرنامج توصيات لتطوير السياسات والأطر المؤسسية لاستيعاب وتنفيذ إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية. وقامت حكومة السودان كذلك باعتماد استراتيجية التنفيذ وتم إيداعها لدى أمانة الاتفاقية المعنية بتغير المناخ. ونرجو أن تنال حظها من التمويل في إطار الصناديق التي أنشأتها الاتفاقية لهذا الغرض، ومن كل المهتمين بدعم جهود الدول النامية للتصدي لتغير المناخ.

إن السودان يؤمن بضرورة التضافر الدولي والمشاركة الفعالة في معالجة أسباب تغير المناخ، وعلى الرغم من أن إسهام السودان في انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد العالمي أقل من أن يذكر، إلا أنه اتخذ العديد من الإجراءات والسياسات، خاصة في مجال الطاقة، بهدف السير في طريق التنمية المستدامة.

ففي مجال تسخير الطاقة للتنمية المستدامة، يتبع السودان سياسة متوازنة تهدف لاستغلال موارده البترولية للدفع ببرامج التنمية المستدامة من ناحية، مع العمل الجاد والمنهجي للتعامل مع الآثار البيئية السلبية، حيث وضعت وزارة الطاقة والتعدين قانون حماية البيئة في صناعة البترول. كما يعمل السودان في ذات الوقت، وبجدية، نحو تطوير وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة، ومن ذلك إنتاج واستغلال مصادر الطاقة النظيفة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية. كما قطع السودان شوطا كبيرا في مجال توفير الطاقة المائية من خلال التعاون مع دول حول النيل، وبرنامج تجارة الطاقة، بالإضافة لإدارة الغابات واستخدامات الأراضي، وزراعة وإعادة استزراع الغابات، وتأهيل المراعي، والحد من زحف التصحر.

إن السودان يشيد بالقرارات التي اتخذت في بالي بشأن تحديد الإطار العام لالتزامات الدول الأعضاء، والجدول الزمني لوضع نظام مستديم لمعالجة مشكلة تغير المناخ وآثارها المفجعة على الدول النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، ودول القارة الأفريقية، التي يعاني كثير منها من النزاعات حول الموارد، ويسعى لتحقيق السلام والتنمية لمجتمعاتها الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية. وفي هذا الشأن، ننظر بقلق بالغ إلى الحقائق التي وردت في التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ومفادها أن هناك مستوى من التغيرات المناخية واقع لا محالة، حتى مع الالتزام بأشد الإجراءات صرامة لخفض الانبعاثات، وذلك بسبب تراكم الانبعاثات السابقة في الغلاف الجوي، والمدى الزمني الذي يحتاجه نظام المناخ العالمي للاستجابة لإجراءات خفض الانبعاثات.

وتشكل هذه الحقيقة محورا هاما لموقف السودان لأنها تعني أن أكثر الدول هشاشة سوف تتحمل عبء هذه التغيرات المناخية الحتمية، وستعاني المزيد من الكوارث،

وستفقد الكثير من مقوماتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وستتفاقم فيها مشكلة شح الموارد والنزاعات حولها.

إن التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أشار بوضوح إلى أن التكيف هو الخيار الوحيد للتعامل مع هذا المستوى من التغيرات. لذلك، يرى السودان حتمية أن تتضمن أي اتفاقية مستقبلية التزامات أكثر وضوحا وتحديدا لدعم قدرات الدول المتأثرة في أفريقيا وأقل البلدان نموا على التكيف مع الآثار السلبية لهذه التغيرات. على أن تشمل هذه الالتزامات أطر مؤسسية، وآليات تنفيذية فاعلة وقادرة على تنفيذ الالتزامات. فقد عقدت مؤتمرات كثيرة، وآن الأوان كي ننتقل الآن إلى مرحلة التنفيذ، وهذه هي المرحلة الحرجة، وهو التحدي بعينه.

ويثمّن السودان قرارات مؤتمر بالي بشأن الالتزامات الحالية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول، خاصة مسألة تشغيل الصندوق المعني بالتكيف، الذي نرجو أن يتم تمويله بصورة كافية تمكنه على نحو مباشر من تنفيذ مشاريع حقيقية للتكيف، بصورة عاجلة ومؤثرة. ويؤيد السودان كذلك القرارات المتعلقة بخفض معدلات إزالة الغابات في الدول النامية، وما قد ينتج عنها مستقبلا من آثار إيجابية لمعالجة أسباب مشكلة تغير المناخ، والإسهام في تنمية المجتمعات الفقيرة التي ترتبط أسباب عيشها بهذه الموارد الهامة. ونترقب الخطوات العملية التي ستتخذ في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بتطوير ونقل التكنولوجيا، التي يعلم الجميع أهمية دورها المنتظر في معالجة أسباب وآثار تغير المناخ وما له من أهمية خاصة في الاتفاقيات المستقبلية، نؤمن بأن هذا لن يتأتي إلا عن طريق معالجة المعوقات والمشاكل الأساسية التي حالت دون إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية، رغم مرور أكثر من عشرة أعوام على دخولها حيز النفاذ.

ويثمّن السودان الدور المتعاظم الذي تضطلع به الأمم المتحدة بكل مؤسساتها في حشد طاقات الأسرة الدولية لوضع الأطر والاتفاقيات التي تعالج المشاكل المشتركة، والعمل على تنفيذها بما يخدم الإنسانية جمعاء، بكل حياد وعدالة وفعالية. ويؤكد، في ذات الوقت، على ضرورة أن تظل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الإطار القانوني الرئيسي لمعالجة تغير المناخ، استنادا إلى مبادئ ريو، خاصة مبدأ ''المسؤوليات المشتركة وإن كانت متمايزة''، وفي إطار الركائز الرئيسية الثلاث للتنمية المستدامة، أي النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. كما يؤكد على ضرورة دعم دور الاتفاقية القيادي والتنفيذي، لتمكين الدول الأعضاء، لا سيما دول القارة الأفريقية وأقل البلدان نموا، من مواجهة تحدياتهما العاجلة والمستقبلية.

ومما لا شك فيه إذن، أن مسألة التكيف مع التغيرات المناخية تفرض مسؤولية أكبر على الدول المتقدمة النمو المتسببة في التراكمات الحالية لانبعاثات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي. وعلى المنظمة الدولية إيجاد الأطر السياسية والمؤسسية المناسبة والفعالة لتوفير الدعم المباشر والعاجل والمستمر للدول المتأثرة بغية التكيف مع هذه التغيرات الحتمية، ونكرر ضرورة الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان - ماري كلود جيرمان، وزير البيئة في هايتي.

السيد جيرمان (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن آخذ الكلمة في هذه المناقشة المتعلقة بموضوع ''الأمم المتحدة والعالم يعملان لمواجهة تغير المناخ''.

أود أولا وقبل كل شيء أن أتقدم بخالص الشكر لرئيس الجمعية العامة على هذه المبادرة وعلى الدعوة إلى

المشاركة في هذا الاجتماع. وأتمنى له كل النجاح في تحقيق هذه المهمة النبيلة.

وتؤيد هايتي بالكامل البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي سعيدة بتجدد الاهتمام بالمشاكل العالمية. ونرحب باختيار المجتمع الدولي الطويل الأجل للعمل على أساس الواقع بدلا من الوهم والتقديرات التقريبية. ونظرا لثنائية العلة والمعلول لتغير المناخ فنحن مقتنعون تماما بأننا قد أصبحنا في أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل.

لقد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في عام ١٩٩٤، وأثبتت التقييمات العلمية المتتالية بشكل لا يقبل الجدل أن النشاط البشري يغير المناخ. وترد هذه الحقيقة أيضا في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

إن النمو السكاني المتوقع في العقد المقبل والضغط الديموغرافي في بعض المناطق يضيفان على هذه المشكلة بعداً مثيراً للقلق الشديد. علاوة على ذلك، فإن سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، أضعف الناس وأقلهم مسؤولية عن هذه التغيرات المناخية الحادة، هم الذين سيدفعون ثمنها ظلماً.

ونحن نعلم الآن أنه ليس من سبيل لتخليص أنفسنا من انبعاثات غازات الدفيئة. ونعلم أيضا أنه حتى إذا وضعنا حدا لجميع انبعاثات غازات الدفيئة اليوم فلن نشعر بالآثار المناخية المترتبة على ذلك لمدة عقود بسبب بقاء ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لفترة من الزمن.

والسبيل الوحيد المتاح لنا هو الخفض المتناسب لانبعاثات غازات الدفيئة، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

إن هايتي اليوم، شأنها في ذلك شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تواجه عددا من التحديات الداخلية المرتبطة بتغير المناخ والتي تهدد أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية تهديداً خطيراً، وبالتالي فإنها تنتقص من قدرتها على الحد من الفقر وتحقيق أهداف تنميتها المستدامة.

وهايتي موقعها الجغرافي، شأنها شأن العديد من البلدان المجاورة في منطقة البحر الكاريبي، تتعرض كل عام للعواصف المدارية والأخطار الجوية الأخرى، التي قد يزيدها سوءاً تغير المناخ في العقود المقبلة. ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تُعتبر هايتي أضعف بلد بين جميع بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الكاريبية. علاوة على ذلك فإنها أقل تلك البلدان قدرة على تحمل الصدمات والضغوط البيئية الناجمة عن الكوارث والمخاطر الطبيعية والتي يزيد من تفاقمها تغير المناخ. ولقد شهدت هايتي طائفة من الكوارث الطبيعية خلال القرن العشرين — وهي كوارث أودت بحياة الآلاف وكانت مسؤولة عن خسائر مادية بملايين الدولارات.

لقد أصبحت جميع الدول النامية الجزرية الصغيرة تقريبا أكثر ضعفا، وخاصة جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية اللتين تشكلان جزيرة كيسكيا. ففي كل عام تعاني هاتان الدولتان من الكوارث الطبيعية. وبدلا من تكريس موارده المالية لإنشاء البنية التحتية الاجتماعية ولأنشطة منتجة ومربحة في سياق التنمية فإنها تُخصص لإصلاح الأضرار البيئية الناجمة عن ذلك.

وفي هذه اللحظة بالتحديد يوشك أحد الموانئ الحدودية النشطة بحركة التجارة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية على التوقف عن العمل؛ أي أن إحدى الوسائل المشتركة للاتصالات الدولية تتدهور تدريجيا بسبب فيضان إحدى أكبر البحيرات الحدودية، بحيرة أزوي.

وآخر الأضرار التي لحقت بالبلدين، بسبب العاصفة الاستوائية نويل، قد أظهرت بوضوح كيف يمكن أن تترتب

عن حادثة واحدة، حتى ولو كانت معتدلة، آثار كبيرة على صعيد الاقتصاد الكلي وأن تشكل عاملا إضافيا يؤخر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما أكد فخامة السيد رينيه غارسيا بريفال في بيانه الذي ألقاه في اجتماع رؤساء الدول بشأن تغير المناخ في قاعة الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧:

”لا يوجد أمر يتطلب تصديا من المجتمع الدولي أشد إلحاحا من تغير المناخ، والذي يمثل بلا شك أهم قضية بيئية لحاضرنا ويشكل التحديات مدعاة للقلق بشأن التنمية في العالم“.

ووفقا لهذه الرؤية قامت هايتي بعد التوقيع والتصديق على اتفاقية تغير المناخ بإعداد خطة عمل وطنية للتكيف مع تغير المناخ تتألف من عدد من المشاريع المتعددة القطاعات وكانت نتاج حوار وطني، وقد تعهدت بالتزامات جديدة نحو المجتمع الدولي من خلال التوقيع والتصديق على اتفاقات أخرى متعددة الأطراف، بما في ذلك بروتوكول كيوتو وبروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر.

كما أن هايتي في صدد إنشاء هيئة وطنية مخصصة لذلك، باعتبارها ضمانة لالتزامها ببروتوكول كيوتو.

وإدراكاً للأهمية الحاسمة للرصد والتنبؤات المناخية من أجل حماية البشر والممتلكات، أنشأت هايتي مرصداً وطنياً لتقلبات البيئة. وسيتيح لنا ذلك الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها وذات صلة، وثيقة، وزيادة قدرتنا على التكيف، وإدخال البيانات والتنبؤات المناخية في عمليات التقييم وصنع القرار بحيث نحصل على أكبر قدر ممكن من الفوائد على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

وبالمثل، عن طريق تدابير التكيف، قامت حكومة هايتي، ضمن أنشطة أخرى، بالترويج لاتفاق ثلاثي مع كوبا والجمهورية الدومينيكية من شأنه أن يضع الأساس لإقامة ممر بيولوجي في البر والبحر. وهذه المبادرة الكاريبية الرائدة، التي تحظى بدعم قوي من الفرع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستتيح وضع البشر في بؤرة الاهتمامات والأنشطة، وهو ما سيحد من الفقر ويحافظ على التنوع البيولوجي ويوفر البضائع والخدمات لسكان هذه البلدان الثلاثة ويضمن بقاء النظم الإيكولوجية الضعيفة والحساسة تجاه تغير المناخ.

ويوجد اليوم وعي متزايد بتغير المناخ. لقد برهن الطقس على استنتاجات تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي وهناك كثيرون آخرون منا يتفقون على نفس هذا التشخيص.

وما يتعين علينا أن نفعله الآن هو أن نلتقي معا لخدمة القضية الرئيسية، التي هي حماية وإنقاذ الأرواح. وما زلت أعتقد أن آثار تغير المناخ والتباين المناخي على الأنشطة البشرية والنظم الايكولوجية تشكل تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

إن حالة هايتي، شأنها شأن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، تدلل بوضوح على الترابط بين تغير المناخ والفقر والمخاطر والكوارث الطبيعية والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي أن يزيد، بشكل عاجل من تكثيف دعمه للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي أقر بأنها هشة تماما وضعيفة إزاء آثار تغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل مايكل كاينغو، وزير السياحة والبيئة والموارد الطبيعية في زامبيا.

السيد كاينغو (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن جدا لإتاحة هذه الفرصة لي كي أشارك في هذه المناقشة

الهامة جدا بشأن تغير المناخ، وأثني على منظمي هذه الفعالية الهامة.

قد نتذكر جميعا أن تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد أثبت بشكل لا لبس فيه حقائق الاحترار العالمي وعرض الدلائل الملموسة على تغير المناخ في مواقع مختلفة من العالم. والزيادات المتوقعة – التي ستصل إلى ٥,٨ درجة مئوية بحلول عام ٢١٠٠ في بعض السيناريوهات – تُقدر بأنها أكبر بمائة مرة من بعض الزيادات الأخرى الرئيسية في درجة الحرارة في تاريخ كوكب الأرض.

وتشدد التقارير أيضا على أن هذا الاحترار العالمي سيؤثر بصورة متزايدة على النظم البشرية والطبيعية ويمكن أن تترتب عليه آثار وخيمة على الاقتصادات المحلية والإقليمية والعالمية. ومن المرجح ألا تتوزع الآثار الاقتصادية لتغير المناخ بالتساوي بين المناطق وداخل الاقتصادات والمجتمعات؛ وستكون لها آثار ثانوية من بينها ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل وفقدان فرص العمل. وستفوق تلك الآثار الفوائد بالنسبة لمعظم القطاعات التي توفر السلع والخدمات الأساسية للمجتمع وستلقي بثقل هائل على كاهل القطاع العام.

وستعاني البلدان الفقيرة مثل زامبيا أكثر من غيرها، وذلك لأننا لا نملك القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ. إن شواغلنا الرئيسية تكمن في تخفيف حدة الفقر، والذي تتجاوز أهميته قضايا تغير المناخ. وفي هذه اللحظة التي أخاطب فيها الجمعية الآن تشهد زامبيا فيضانات غير مسبوقة تتسبب في الدمار وتشرد البشر وتهدم الجسور ومجاري المياه والطرق.

وأود اليوم أن أطلع الجمعية على ما تقوم به حكومة بلادي في محاولة للتصدي لتغير المناخ والتحديات الأخرى التي نواجهها. لقد وقعت حكومة بلادي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وصدقت عليها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣. ووقعنا أيضا بروتوكول كيوتو في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ وصدقنا عليه في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ورغم أن زامبيا ليست لديها سياسة محددة بشأن تغير المناخ فإن خطتنا الخامسة للتنمية الوطنية تقر بأن تغير المناخ يمثل تحديا. وتتنبأ هذه الخطة بأن تغير المناخ قد يخفض هطول الأمطار بنسبة بين ٨ و ٣٠ في المائة وتدعو إلى اتخاذ تدابير للتصدي لهذا التحدي.

وتتناول قضية تغير المناخ أيضا سياستنا الوطنية المتعلقة بالبيئة التي أقرت في الآونة الأخيرة. علاوة على ذلك فإن تغير المناخ حاضر بقوة في البرامج البيئية القطاعية الأخرى. وفي هذا الصدد، قامت حكومة بلادي بالأنشطة التالية: وأود أن أتقدم بالشكر والإشادة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية لإعطائنا الدعم في هذا الصدد.

ولقد أعدت زامبيا تقريرها الوطني الأولي وقدمته إلى أمانة الاتفاقية الإطارية في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧ بدأ إعداد التقرير الوطني الثاني الذي يستغرق عامين. وبالإضافة إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية الإطارية ستكون عملية إعداد التقرير الثاني أيضا بمثابة أداة إدارية، توضح الفجوات القائمة في القدرات الوطنية الحالية لمعالجة قضية إدارة تغير المناخ.

وتم تقديم برنامج العمل الوطني للتكيف إلى أمانة الاتفاقية الإطارية في عام ٢٠٠٧. ويتناول برنامج العمل على وجه التحديد أولويات التكيف الملحة في الأمن الغذائي والصحة العامة. ويؤكد البرنامج أيضا أنه يوجد دليل على أن تغير المناخ يؤثر على قطاعات أخرى، مثل الغابات

والحياة البرية وإدارة الأراضي والطاقة والسياحة. ونحن الآن بحاجة إلى الموارد لتنفيذ برنامج العمل هذا.

لقد أنشأنا هيئة وطنية مكلفة بالتصديق على مشاريع آلية التنمية النظيفة، وشكلها مجلس مخصص ومكون من أصحاب المصلحة الوطنية الأكثر صلة في عملية الآلية وتستضيفها وزارة السياحة والبيئة والموارد الطبيعية.

ووفقا للالتزامات المنبثقة عن العضوية في الاتفاقية الإطارية، قامت حكومة بلادي أيضا بحملة وطنية شاملة للتوعية بتغير المناخ، تهدف إلى ضمان الملكية الوطنية للجهود المتعلقة بتغير المناخ ونجاحها في المستقبل، وذلك من خلال التوعية وبناء توافق آراء وطني.

وفي عام ٢٠٠٧ قام مركز التنسيق المعني بالاتفاقية الإطارية باستكمال التقييم الذاتي للقدرة الوطنية على تنفيذ اتفاقية ريو. ويحدد هذا التقييم الثغرات في القدرة الوطنية على التنفيذ الفعال لاتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر، ويُقترح استراتيجية وخطة عمل لمعالجة تلك الثغرات.

وقريباً سيبدأ إجراء دراسة عن الأثر الاقتصادي لتغير المناخ في زامبيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد أظهر التحليل الدقيق أن تغير المناخ له أهمية بالغة جداً لأولويات التنمية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في زامبيا على النحو الوارد في الخطة الخامسة للتنمية الوطنية.

ولقد وضعت حكومة بلادي أيضا خطة للتنفيذ الوطني من أجل معالجة الملوثات العضوية الثابتة وفقا لاتفاقية استكهولم، التي تعمل على حماية الصحة البشرية والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة. وقد تم إعداد هذه الوثيقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

يتيح لنا هذا المنتدى فرصة للدخول في شراكات وتعزيزها وللنظر في أنسب نهج تتخذه الأمم المتحدة والعالم أجمع لمعالجة تغير المناخ، وذلك من أجل تخفيف الآثار التي ستنجم عنه على بلدان مثل زامبيا ولتجنب ما قد ينجم عن تغير المناخ في ضياع للمكاسب الإنمائية.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لخطر تغير المناخ. يجب أن نعالج السبب الجذري لهذه المشكلة من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيد العالمي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوفتير صوفيلي، وزير البيئة والغابات وإدارة المياه في ألبانيا.

السيد صوفيلي (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني على نحو خاص أن أشارك في هذه المناقشة المواضيعية الهامة، التي تركز على تغير المناخ العالمي، الذي يشكل إحدى أصعب المسائل المعاصرة وأكثرها تهديدا للبشرية. وأود أن أشكر الأمم المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية.

ويشكل تغير المناخ تهديدا معقدا وخطيرا. وثبت أنه ينجم أساسا عن التنمية غير المستدامة – أي إنتاج الطاقة على نحو غير مستدام، واستهلاك الطاقة على نحو غير مستدام، والتنمية الصناعية غير المستدامة، واستخدام الأرض على نحو غير مستدام، وسبل الحياة غير المستدامة، وما إلى ذلك. وترتبط تجربة التصدي للتهديد المتمثل في تغير المناخ أساسا بشواغل التنمية المستدامة، وأوجه الضعف، والتكيف، والاقتصاد، والحد من الفقر.

وضمت ألبانيا صوتها إلى صوت البلدان التي اجتمعت تحت قيادة الأمين العام في نيويورك من أجل الدعوة إلى تحقيق طفرة في بالي. وذهبنا إلى بالي بهدف تقديم إسهامنا المتواضع في تحقيق تلك الطفرة. ونحن هنا اليوم لمتابعة الطفرة الحقيقية التي تحققت في المفاوضات بشأن تغير المناخ، في

كانون الأول/ديسمبر الماضي، بفضل تركيز الاهتمام والدعم بصورة تاريخية على المسألة خلال السنة الماضية.

وبينما لا تتحمل ألبانيا سوى قدر ضئيل من المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، فهي تعاني من معظم العواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، شأنها في ذلك شأن غالبية بلدان العالم النامي. وعلى الرغم من صغر بصمتها الكربونية، نسبيا، نظرا لاعتمادها الكبير على الطاقة الكهرومائية، فإنها، على غرار سائر بلدان العالم، تتأثر تأثيرا كبيرا بتغير المناخ، مع ارتفاع درجات الحرارة، وقلة الأمطار، وغيرها من العواقب.

ولألبانيا احتياجات كبيرة ومتنوعة فيما يتعلق بالتكيف لمواجهة تغير المناخ. وهي تشمل قطاعات السياحة، والمناطق الساحلية، والزراعة، والنظم البيئية. وسيتعين على البرامج الحكومية أن تستجيب لعواقب تغير المناخ، وأن تتصدى لأخطار تغير المناخ في إطار خططها الإنمائية الوطنية والمحلية.

وتلتزم حكومة ألبانيا بالاضطلاع بجميع واجباتها المترتبة على الاتفاقيات العالمية للأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ومن هذا المنطلق، نرى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور المحرك في قيادة ودعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، ليس على الصعيد الدولي فحسب، بل على الصعيد الوطني أيضا.

وتنفذ ألبانيا برنامج أنشطة يهدف إلى تخفيض معدل ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، وتوفير آليات التمويل المتعلقة بالكربون بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم منه. وانضمت الحكومة الألبانية طوعا إلى ”مبادرة الأمم المتحدة الواحدة“، التي توفر فرصا جديدة لمعالجة جملة أمور منها، المسائل البيئية العالمية، لا سيما تغير المناخ، من خلال تطبيق نهج جديدة وأشكال جديدة من الشراكة.

وعلى الرغم من أن ألبانيا ليست عليها التزامات بإجراء أي تخفيضات لانبعاثات غازات الدفيئة في إطار بروتوكول كيوتو، فإننا نستهدف تعزيز اقتصادها على نحو مستدام. ونحن واعون بأن الطاقة شرط أساسي لتحقيق ذلك الهدف. وبالنظر إلى ظروف ألبانيا، فإن ذلك يشكل تحديا واضحا يجمع بين شاغلين هامين: أي الأمن في مجال الطاقة، وتغير المناخ. ومن خلال ما وضعته ألبانيا من سياسات ضريبية، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة لديها، وتفعيل مؤسساتها المعنية بآليات تمويل الكربون، فإنها تسعى إلى بناء اقتصاد لا يعتمد على الكربون إطلاقا. كما عززت قدراتها على استغلال السوق الناشئة للكربون المتسمة بقدر كبير من الفعالية، والاستفادة منها. وقد كان دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد هاما، بل حاسما، في ذلك الاتجاه.

ويمكن لألبانيا أن تقوم بتخفيض فعال من حيث التكلفة لانبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن أساليب قديمة وغير فعالة لاستهلاك الطاقة، والعجز النسبي عن استغلال مصادر الطاقة المتجددة. وأبدت البلدان المتقدمة النمو اهتماما كبيرا بتخفيض الانبعاثات مقابل الحصول على أرصدة الكربون من القطاعات الألبانية المعنية بالطاقة والغابات. وأدى تجاوب الحكومة الألبانية مع هذا الاهتمام، فعلا، إلى التوقيع على أول اتفاق شراء معني بتخفيض الانبعاثات، بين حكومة ألبانيا وصندوق الكربون الأحيائي التابع للبنك العالمي، واتفاقي تعاون آخرين مع حكومتي إيطاليا والدانمرك.

وفي عام ٢٠٠٧ وحده، دعمت الحكومة الألبانية استثمارات في ما يناهز ٥٠ من المصانع الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية، وستواصل القيام بذلك في السنوات القادمة.

وعلاوة على ذلك، وللاستفادة من الظروف البيئية المواتية، سيصبح إنتاج نحو ١ ٠٠٠ ميغاواط من الطاقة من المزارع الريحية حقيقة قريبا. وفي الوقت ذاته، تنفذ سياسات للحد من استغلال الغابات اقترانا مع تشجير وإعادة تشجير مساحات شاسعة في البلد.

وبينما تسعى ألبانيا إلى تحقيق التنمية، ستواصل الحفاظ على مستواها المنخفض من انبعاثات غاز الدفيئة. وبذلك، نقدم إسهامنا المتواضع في إنقاذ كوكبنا من تغير المناخ. وتعتبر ألبانيا التحدي المتمثل في تغير المناخ فرصة لمعالجة الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكيف، في سياق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة ليغيا كاسترو، المديرة العامة للسلطة الوطنية المعنية بالبيئة في بنما.

السيدة كاسترو (بنما) (تكلمت بالإسبانية): إن تغير المناخ حقيقة، شأنه في ذلك شأن ضعفنا أمام الأخطار وحاجتنا إلى التكيف. فقد وقعت في بلداننا حوادث مناخية قاسية، أزهقت الأرواح البشرية، وتسببت في خسائر مادية فادحة تديم الفقر وتزيده استفحالا، وتتطلب استجابات فورية تنطوي على بدائل لإيجاد حياة كريمة لشعبنا.

واليوم، نعاني بسبب من سبقونا وبفعل جهلهم بوجود تغير المناخ. غير أننا اليوم واعون بما يقع، وبالتالي، من الضروري أن ننتقل من الحوار إلى العمل، لضمان ألا تضطر الأجيال القادمة إلى دفع ثمن عدم اتخاذنا أي إجراء في الوقت المناسب، وإن كنا نعرف أن هذا التغير موجود.

فهل نحن ضعفاء أمام الأخطار؟ أجل، ونحن نعرف ذلك. وهل ينبغي أن نخطط للتنمية المستدامة؟ ذلك أمر نعرفه أيضا. وهل يتعين علينا أن نتكيف مع تغير المناخ لأننا لا نستطيع السيطرة عليه؟ نعرف ذلك أيضا. وهل يتعين علينا أن نخفف آثار غازات الدفيئة؟ لا شك في ذلك أيضا. غير أن لكل هذه الأمور تكلفة، وهي تكلفة أكبر بالنسبة للبلدان النامية. ويزداد ضعفنا بسرعة تفوق سرعة قدرتنا على التكيف.

ولذلك إن المناقشة أساسية، لأننا نقوم اليوم بتحديد ما ينبغي أن نفعله لنغير أنماط سلوك مجتمعاتنا التي تسببت في الأحوال المناخية الحالية. ولذلك الغرض، ما نحتاجه يتجاوز الإرادة السياسية للحكومات؛ فالمطلوب هو إيجاد شركات خاصة، ونقابات، ومنظمات، وأحزاب سياسية ومنظمات مهنية يكون لديها الوعي، لكي تفهم أنه إذا نفذت معايير بيئية في كل بلد، واستثمرت في التكنولوجيا النقية الجديدة والفعالة، فسيكون بمقدورنا جميعا، في آخر المطاف، أن نبدأ، في تحالف مشترك مع سائر مكونات المجتمع، بناء التنمية المستدامة في بلداننا.

ونود أن نشدد على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو التي، استنادا إلى مبدأ تشاطر المسؤوليات لكن على نحو متباين، ينبغي أن تعزز جهودها وتنفِّذ سياسات مسؤولة للتخفيف من شدة انبعاثات غاز الدفيئة، بالنظر إلى الفرص المبينة في بروتوكول كيوتو، الذي شكل أول خطوة يتفق عليها المجتمع الدولي بغية تخفيض تركيزات غاز الدفيئة في الجو. وعلاوة على ذلك، عليها أن تدعم المبادرات المعنية بالتكيف في إطار الاتفاقية المعنية بتغير المناخ.

وقد أوجدت سوق الكربون الدولية توقعات كبيرة للبلدان النامية، وتعلق بنما آمالها على هذه السوق لتحقيق تدفقات مالية موجهة إلى التخفيف من مشكلة الفقر المدقع، وهي تقوم بتحليل شامل للمشكلة من المناظير الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسنقوم بهذا الأمر من خلال استثمار مباشر، في المجتمعات المحلية المتواجدة قرب المشاريع، يبلغ ٣٠ في المائة من الإيرادات الآتية من أرصدة الكربون في

مشاريع اجتماعية واقتصادية، ووفقا لما تقرره المجتمعات المحلية والحكومات المحلية في بنما بشأن كل حالة على حدة. وعلاوة على ذلك، أنشأنا صندوقا سنويا يتم في إطاره تخصيص ٠٠٠ ٥ دولار، مقابل كل ميغاوات تولده محطات الطاقة، للخدمات المتصلة بمياه الشرب، والطاقة، وتحسين الأحوال المعيشية، وتحويل نفايات المجاري المنزلية إلى مواد عضوية لإنتاج الغاز الذي يُمَكّن من الطهي دون استخدام الحطب، وغيرها من المرافق الأساسية الاجتماعية الضرورية.

ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تُنشّط التدفقات المالية للتصدي لتغير المناخ على نحو قاطع بغية دعم كل جهد تبذله بلدان مثل بلداننا بهدف التخفيف من آثاره، من خلال نقل التكنولوجيا وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة والطاقة الفعالة. وبالنظر إلى أننا بلد صغير، فإننا نقوم بجهد كبير، غير أننا نرى أن الأطراف المسؤولة فعلا يجب عليها أن تضطلع بواجبها لتحسين قدرتنا على التكيف.

وما انفكت بنما تتابع مسألة تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور التربة. وبُذلت العديد من الجهود في الماضي، غير أن النتائج لم تكن مشجعة. فمعدل التصحر في بلدنا مرتفع وسيستمر في الارتفاع ما لم نقم بجهود واستثمارات كبيرة لتخفيضه. بيد أن المشكلة معقدة إلى حد ما وتتطلب استثمارات كبيرة.

وتوفر خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي توجيهات واضحة في ذلك الصدد، وندعو إلى تعاون جميع الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف العملية، ليس من شأنه أن يساعد على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فحسب، بل أن يُمكّن أيضا من تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية في مجتمعات ليست لديها اليوم أي وسائل مُدرة للدخل، لكنها، أيضا، أضعف المجتمعات في بلداننا. ولن يكون بمقدورها التكيف إلا على ذلك المنوال.

والعمل الجماعي أساسي لتحقيق الأهداف المحددة في خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر بالي، الذي يشمل جدول أعماله أيضا المسائل التي سيتم التفاوض بشأنها بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، بغية إنشاء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتزامات ينبغي الاضطلاع بها بحلول نهاية عام ٢٠١٢، الذي يمثل الموعد النهائي لفترة الالتزام الأولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.